



جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بأسيوط

المجلة العلمية

صلاة الجنازة على المتوفى بالذوبان
جائحة كورونا أنموذجًا

إعداد

الباحثة/ نوره بنت رياح هليل الحربي

باحثة بمرحلة الدكتوراه في الفقه المقارن
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم

(العدد الثالث والثلاثون الإصدار الثاني يوليو ٢٠٢١ م الجزء الثالث)

صلاة الجنازة على المتوفى بالأوبئة، جائحة كورونا أنموذجًا

نوره بنت رباح هليل الحربي.

قسم الفقه المقارن، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: norah_alharbi629@hotmail.com

ملخص البحث:

يتناول البحث أحكام الصلاة على المتوفى بالأوبئة بصفة عامة ووباء كورونا كأنموذج منها، وهل يمكن تطبيقها على المتوفى بمرض معد، وقد ظهر ذلك بعد انتشار جائحة كورونا وانتقال العدوى منها بسهولة وسرعة إلى كل من يتعامل مع المريض إذا لم يتخذ الإجراءات الاحترازية، ويظل انتقال العدوى قائماً بعد وفاة المريض بها، مما جعل تغسيل وتكفين ودفن هؤلاء المرضى يتم بطريقة معينة، وكذا صلاة الجنازة عليها لمن لم يتمكن من حضور الجنازة خوفاً من العدوى وتطبيقاً للإجراءات الاحترازية بمنع التجمعات، وقد قسمت البحث إلى تمهيد ومبثرين، فبينت في التمهيد التعريف بالأوبئة ومنها وباء كورونا، وسبب ظهوره وانتشاره باختصار، وفي المبحث الأول تناولت الأحكام العامة لصلاة الجنازة واختلافها بالنسبة للمتوفى بوباء كورونا، فبینت تعريفها وحكمها وصفة الصلاة فيها، وتناولت في المبحث الثاني حكم تغسيل وتكفين وتشييع جنازة المتوفى بكورونا وكيفية الصلاة عليها، وهل يعد المتوفى بكورونا غائباً؟ وهل يمكن أن يطبق عليه حكم صلاة الغائب؟، ثم ختمت البحث ببيان أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، وذيلته بالمراجع التي رجعت إليها في إعداده.

الكلمات المفتاحية: صلاة - جنازة - الأوبئة - كورونا - المتوفى -

الإجراءات.

Offering the Funeral Prayer for Casualties of Pandemics: COVID-19 Casualties as an Example

Norah Bint Rabah Hileil Al-Harbi.

Department of Comparative Jurisprudence, College of Shari'a and Islamic Studies, Qassim University, KSA.

Email: norah.alharbi629@hotmail.com

Abstract:

This study deals with the rulings on offering the funeral prayer of a person dying of a pandemic, with special reference to COVID-19 as an example, and how to apply such rulings to those dying of other infectious diseases. This issue has become prevalent following the emergence of the Corona pandemic and its rapid and easy spread among whoever gets in touch with an infected person unless precautionary measures are taken. The transmission of infection remains even after the death of the patient. Hence, the process of washing, shrouding, and burial of the bodies should be carried out in a certain manner. Besides, the performance of the prayer by those who cannot attend the funeral for fear of infection is also taken into account, knowing that precautionary measures should also be considered towards preventing social gatherings. The present study is divided into an introduction and two chapters, with the introduction covering a definition of pandemics, including COVID-19, the reason behind its emergence and spread. The first chapter contains a definition of the funeral prayer, its legal ruling, and the way of performing it. The second chapter then addresses the legal ruling on washing and shrouding the bodies of the dead due to COVID-19, and the way of performing the funeral prayer for them. It also discusses whether the person dying of Corona can be considered as absent person for whom an absentee funeral prayer can be offered. Then, the study concludes with the key findings, followed by the works cited.

Keywords: Prayer - Funeral - Pandemics - Corona - Deceased - Procedures.

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن صلاة الجنازة من الحقوق التي جعلها الله تعالى لكل ميت مسلم، صغيراً كان أم كبيراً، عاقلاً كان أم غير عاقل، رجلاً كان أم امرأة، وجعل لها صفات معينة ذكرها الفقهاء، سواء أكانت هذه الصفات متفقاً عليها أم مختلفاً فيها، ولكن رأي أدلته في صور الخلاف في صلاة الجنازة.

ومن الأحكام المتعلقة بصلاة الجنازة حكم صلاة الجنازة على المتوفى بالأوبئة، وقد ظهرت هذه المسألة كثيراً في العصر الحاضر بعد جائحة كورونا وانتقال العدوى إلى عشرات الآلاف من الناس في البلد الواحد، وإمكانية انتقال العدوى من الميت به حدثاً إلى غيره من المتشيعين أو المغسلين مما جعل الحل في اللجوء إلى تغسيله وتكتيفه ودفنه بإجراءات معينة.

وقد حمل هذا الوباء للعالم انتشاراً هائلاً وسرعاً جعل معظم الدول تعمل على غلق حدودها، وإلزام مواطنيها بإجراءات احترازية متعددة، حفاظاً على حياتهم، وحصراً للمرض في بؤر معينة يمكن لها التعامل معها والسيطرة عليها، حيث إن انتشار مثل هذه الأمراض يؤدي إلى انهيار المنظومة الصحية في البلاد، ووفاة عدد كبير من الناس، ومن ثم كان من سبل الوقاية من التجمعات، وإلزام المواطنين بإجراءات الاحترازية.

ومن ضمن الإجراءات الاحترازية منع أي نوع من التعامل مع المريض، ومتى توفي متاثراً بالمرض كان لتنفسه وتكتيفه ودفنه طرق معينة تمنع من حضور عدد كبير من أقاربه وأحبابه لصلاة الجنازة، وانتقال العدوى من المتوفى

بها إلى غيره، ومن هنا ثار السؤال عن كيفية تغسيله وتكفينه ودفنه والصلة عليه، وهل يصح الصلاة عليه باعتباره غائبا؟
لقد أثار هذا الموضوع انتباхи فأردت دراسة باختصار في بحث موجز،
فكان هذا البحث عن حكم صلاة الجنازة على المتوفى بالأوبئة ومنها وباء
كورونا.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في النقاط الآتية:

- ١ - أن البحث في أحكام العبادات بصفة عامة وباب الصلاة بصفة خاصة له أهميته، نظراً لتعلقه بالعبادات التي هي العلاقة بين العبد وربه.
- ٢ - أن الموضوع يتعلق بقضية طارئة تسأعل عنها كثير من الناس، خاصة مع وفاة عدد من الناس والتساؤل عن كيفية تغسيله ودفنه والصلة عليه، مع غلق المساجد وامتناع صلاة الجنازة على المتوفى إلا في حضور عدد بسيط.
- ٣ - أن مثل هذه القضايا المعاصرة تحتاج إلى تأصيل وتأريج فقهي يمكن الاستناد إليه في كل ما يستجد من أحكام مماثلة، خاصة في ظل التطور الراهن في الحياة المعاصرة.

مشكلة البحث:

تمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ١ - ما المقصود بالأوبئة ووباء كورونا؟
- ٢ - ما كيفية تغسيل المتوفى بالأوبئة؟ وما طريقة دفنه؟
- ٣ - ما كيفية الصلاة على المتوفى بالأوبئة؟
- ٤ - هل يمكن تطبيق أحكام الصلاة على الغائب على المتوفى بكورونا والأوبئة المعدية بصفة عامة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤلات السابقة، وذلك عن طريق:

- ١- بيان المقصود بالأوبية ووباء كورونا.
- ٢- بيان كيفية تغسيل المتوفى بالأوبية وطريقة دفنه.
- ٣- بيان كيفية الصلاة على المتوفى بالأوبية.
- ٤- بيان كيفية تطبيق أحكام الصلاة على الغائب على المتوفى بكورونا والأوبية المعدية بصفة عامة.

إجراءات البحث:

اتبعت في إعداد البحث الإجراءات الآتية:

- ١- تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها، ليتبصر المقصود من دراستها.
- ٢- إذا كانت المسألة من موضع الاتفاق، فأذكر حكمها بدليله، مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة.
- ٣- إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف، فإني أقوم بتحرير محل الخلاف، وذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.
- ٤- الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتبرة، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح.
- ٥- توثيق الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه.
- ٦- استقصاء أدلة الأقوال، مع بيان وجه الاستدلال من الأدلة النقلية، وذكر ما يرد على الأدلة من مناقشات، وما يجاب به عنها إن كانت.
- ٧- الترجيح، مع بيان سببه.

- الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتحريج والجمع.
- عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقم الآية.
- تحرير الأحاديث والآثار من مصادرها المعتمدة، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما، فإن كانت كذلك فاكتفي حينئذ بتحريجها.
- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن أقسمه إلى مقدمة وتمهيد ومبثرين وخاتمة.

المقدمة: وبها بيان لأهمية الموضوع ومشكلة البحث وأهدافه وخطته.

التمهيد: التعريف بالأوبئة وفيروس كورونا.

المبحث الأول: الأحكام العامة لصلاة الجنازة.

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تعريف الجنازة والإعلام بها.

المطلب الثاني: تغسيل وتكمين المتوفى بكورونا والصلاحة عليه.

المطلب الثالث: صفة صلاة الجنازة للمتوفى بكورونا.

المبحث الثاني: صلاة الغائب على المتوفى بالأوبئة والأمراض المعدية.

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: العدوى وأثرها.

المطلب الثاني: هل يعد المتوفى بكورونا غائبا؟.

المطلب الثالث: حكم الصلاة على الغائب.

الخاتمة: وبها نتائج البحث.

صلاة الجنازة على المتوفى بالأوبئةجائحة كورونا أنمونجا

وبعد فإنني أدعوا الله تعالى أن أكون قد وفقت في عرض الموضوع والوصول منه إلى الغاية التي أريد، وأن ينفع به قارئه وكاتبته، وأن يكون واقعاً في محله من النفع، وأن يجعله في ميزان حسناتي ويغفر لي زلاتي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

التمهيد

التعريف بالأوبئة وفيروس كورونا

الأوبئة جمع وباء، والوباء في اللغة: مأخذة من الفعل وبأ، وهو ينطق بالمد فيقال: وباء، وجمعه أوبئة، وينطق بالقصر فيقال: وبأ، وجمعه أوباء، والوباء يطلق على الطاعون وعلى كل مرض عامٍ، يقال: وبئت الأرض توباً فهي موبوءة، أي: أصبحت كثيرة الأوبئة^(١).

وفي الاصطلاح عرف الوباء بأنه: فساد يعرض لجوهر الهواء لأسباب سماوية وأرضية^(٢).

وكذا عرف بأنه: المرض الذي تفشى وعم الكثير من الناس، كالجدرى والكوليرا وغيرهما^(٣).

ومن هذين التعريفين يظهر أن الوباء مرض عام يظهر في وقت وأرض معينة، ويمتد ليصيب بعدواه كثيراً من الناس، وقد يكون سببه سماوية أو أرضية. ومن يقرأ في كتب التاريخ عن الأمراض والأوبئة العالمية يجد أن العالم قد عانى منذ قديم الزمان من الكثير من الأوبئة والأمراض المعدية سريعة الانتقال من شخص لآخر، من مثل الطاعون والملاريا والأنفلونزا بأنواعها، ومنها الأنفلونزا الإسبانية التي حصدت الملايين في القرون الماضية، ولا زالت الأمراض والأوبئة العامة تظهر في كل بلاد العالم، ومنها ما يتم السيطرة عليه داخل حدود

(١) ينظر مادة (وبأ) في: لسان العرب لابن منظور ١٨٩/١، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٥٦٦/١٠، العين للفراهيدي ٤١٨/٨، الصحاح لجوهري ٧٩/١.

(٢) التوفيق على مهمات التعريف للمناوي ص ٣٣٤، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للثانوي ١٧٥٣/٢.

(٣) معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعة جي ص ٤٩٨.

دولة معينة، ومنها ما يمتد إلى بlad آخرى.

ومن الجوانح والأوبئة العامة التي ظهرت في العام الماضي وباء أو فيروس كورونا، الذي يطلق عليه (كوفيد ١٩) وهو من الأوبئة الجديدة سريعة الانتشار، والتي ظهرت في العالم في أواخر عام ٢٠١٩ م في بلدة (وهان) الصينية، ومنها انتقل إلى مدن كثيرة في الصين، ثم إلى بلاد العالم أجمع، حتى لا يكاد يوجد بلد خلا من انتقال هذا الفيروس الذي سبب ذعراً وخوفاً بسبب سرعة انتشاره وشدة أعراضه، وعدم معرفة طبيعته وتفاصيله، مما اضطر بلاد العالم إلى اللجوء للعديد من الإجراءات الاحترازية الوقائية، من مثل حظر التجوال، ومنع الاختلاط، وتعليق الدراسة، واتخاذ تدابير التباعد الاجتماعي، ومنع المناسبات والأعمال التي تؤدي إلى نقل المرض بين الناس، بل وغلق الحدود مع البلاد التي تحمل هذا المرض المعدى.

وقد وضعت منظمة الصحة العالمية^(١) كثيراً من النشرات التعريفية والتقارير الصحية التي تبين ماهية هذا الفيروس، ونشرتها على موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وبينت أن فيروسات كورونا عبارة عن: سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، وهو يسبب لدى البشر أمراضاً تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاتمة.

(١) ينظر: موقع منظمة الصحة العالمية:

<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>

[موقع ويكيبيديا: **وينظر**](https://ar.wikipedia.org/wiki)

وعرفت المنظمة السلالة الجديدة من هذا الفيروس (مرض كوفيد-١٩) بأنه: مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيـه في مدينة (وهان) الصينية في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٩م، وقد تحول (كوفيد-١٩) بعدها إلى جائحة كبيرة تؤثر على معظم بلدان العالم، حيث ينتشر المرض بالانتقال من شخص إلى آخر عن طريق القُطيرات الصغيرة التي يفرزها المصاب بالمرض من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلـم، ونظراً لثقل هذه القُطيرات نسبياً، فإنـها لا تنتقل إلى مكان بعيد وإنـما تسقط على الأرض، ويـلتقط الأشخاص المـرض إذا تنفسـوا هذه القُطـيرـات.

كما بينـت منظمة الصحة العالمية في نشرتها الأعراض الأكثر شيوعاً لـمرض (كوفـيد-١٩) وتتمثل في الحمى، والإـرـهـاق، والسعـال الجـافـ، ثم الأـعـراضـ الأـقـلـ شـيـوعـاً مثل الآلام والأـوجـاعـ، واحـقـانـ الأـلـفـ، والصـدـاعـ، وأـلـمـ الـحـلقـ، وـالـإـسـهـالـ، وـفـقـدانـ حـاسـةـ الذـوقـ أو الشـمـ، وـعـادـةـ ما تكونـ هـذـهـ الأـعـراضـ خـفـيفـةـ وـتـبـدـأـ بشـكـلـ تـدـريـجيـ.

وكـذـلـكـ بيـنـتـ المنـظـمةـ أـنـهـ يـتـعـافـىـ نحوـ ٨٠ـ%ـ مـنـ المـرـضـىـ دونـ الحاجـةـ إـلـىـ عـلاـجـ خـاصـ، وـأـنـ الأـعـراضـ تـشـتـدـ لـدـىـ ٢٠ـ%ـ مـنـ المـرـضـىـ، حيثـ يـعـانـونـ مـنـ صـعـوبـةـ فيـ التـنـفـسـ تـؤـدـيـ أـحـيـاناـ إـلـىـ الـوفـاةـ، وـتـزـدـادـ الأـعـراضـ خـطـورةـ لـدـىـ مـرـضـىـ الـأـمـرـاضـ المـزـمنـةـ وـكـبارـ السـنـ^(١).

(١) يـنـظـرـ: مـوـقـعـ مـنـظـمةـ الصـحةـ الـعـالـمـيـةـ:

<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>

وـيـنـظـرـ: مـوـقـعـ ويـكـيـبـيـدـياـ: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

وقد عقد مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة ندوة فقهية عبر تقنية الفيديو لمناقشة البحوث المتعلقة بهذا المرض، وأصدر عدة توصيات في تعريفه والتعامل معه من منظور الإسلام، وقد عرف المجتمعون هذا المرض وتطوره، فذكروا أن فيروس كورونا أو: "مرض الفيروس التاجي ٢٠١٩" المعروف اختصاراً بـ كوفيد ١٩ هو التهاب في الجهاز التنفسي بسبب فيروس تاجي جديد، وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية رسمياً أن هذا الوباء جائحة عالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠م. ويظن أن الفيروس حيواني المنشأ في الأصل، ولكن الحيوان الخازن غير معروف حتى الآن بشكل مؤكد، وهناك شبكات حول الخفافش وآكل النمل، وأما انتقاله من إنسان لآخر فقد ثبت أنه واسع الانتشار، وتتراوح العدوى بين حامل الفيروس من دون أعراض إلى أعراض شديدة، تشمل الحمى والسعال وضيق التنفس (في الحالات المتوسطة إلى الشديدة)، وقد يتطور المرض خلال أسبوع أو أكثر من معتدل إلى حاد، ونسبة كبيرة من الحالات المرضية تحتاج إلى عناية سريرية مركزية، ومعدل الوفيات بين الحالات المشخصة بشكل عام حوالي ٣٪ إلى ٢٪، ولكنها تختلف حسب البلد وشدة الحالة، ولا يوجد لقاح متاح لمنع هذه العدوى، وتبقي تدابير مكافحة العدوى هي الداعمة الأساسية للوقاية (أي غسل اليدين وكم ظل السعال، والتبعاد الجسدي للذين يعانون بالمرضى، بالإضافة إلى ما يسمى بالتبعاد الاجتماعي بين الناس)، والمعرفة بهذا المرض غير مكتملة وتطور مع الوقت، علاوة على ذلك فمن المعروف أن الفيروسات التاجية تحول وتتجمع في كثير من الأحيان، وهذا يمثل تحدياً مستمراً لفهمها للمرض وكيفية تدبير الحالات السريري^(١).

(١) ينظر: موقع المجمع على شبكة الإنترنت:

.https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23343&t_ref=13985&lan=ar

صلاة الجنازة على المتوفى بالأوبئةجائحة كورونا ألمونجا

ونظرا لخطورة هذا المرض وسرعة انتقاله، فقد جعلت دول كثيرة أنظمة معينة للتعامل مع المصاب، ومع حالات الوفاة التي تنتج عنه، ومنها بلا شك تحسيل المتوفى بكورونا وصلاة الجنازة عليه ودفنه، حتى جعلت بعض الدول الصلاة عليه مقصورة على عدد محدود وبإجراءات معينة.

المبحث الأول

الأحكام العامة لصلاة الجنازة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الجنازة والإعلام بها.

المطلب الثاني: تغسيل وتكفين المتوفى بكورونا والصلاحة عليه.

المطلب الثالث: صفة صلاة الجنازة للمتوفى بكورونا.

المطلب الأول

تعريف الجنازة والإعلام بها

الجنازة في اللغة: السرير الذي يوضع عليه الميت، أو هو السرير مع الميت، ويطلق عليه كذلك النعش، وقيل: الجنازة بالكسر: السرير، والجنازة بالفتح: الميت، والشيء الذي ثقل على القوم واغتموا به هو أيضاً جنازة^(١)، وقيل: لا يسمى جنازة حتى يشد الميت مكفناً عليه^(٢).

وأما في الاصطلاح: فإن الجنازة في اصطلاح الفقهاء لا تختلف عن معناها الوارد في اللغة، وإن ذكروا أنها بفتح الجيم اسم للميت، وبكسرها اسم للنعش الذي يحمل عليه، ولم يعرج الفقهاء على ذكر تعريف لها باعتبار أن معناها واضح ولا يحتاج إلى كثير بيان^(٣).

(١) ينظر مادة (جزر) في: تهذيب اللغة للأزهري ٣٢٩/١٠، مقاييس اللغة لابن فارس ٤٨٥/١، الصحاح ٨٧٠/٣.

(٢) ينظر: المطلع على ألفاظ المقعن للبعلي ص ١٤٥.

(٣) ينظر: العناية للبابري ١٠٣/٢، البناء للعیني ١٧٤/٣، الجوهرة النيرة للعبادي ١٠١/١، البيان في مذهب الشافعي للعمراني ٨٧/٣، المجموع للنبووي ١٠٤/٥، أنسى المطالب للنصاري ٢٩٤/١، شرح الزركشي ٢٧٦/٢، المبدع لابن مفلح ٢١٦/٢.

ومن هذا يظهر أن الجنازة تطلق على الميت، وتطلق على النعش الذي يُحمل عليه، ولو أطلقت على النعش فإنها لا تطلق عليه حال كونه فارغاً بل محمولاً به ميت، وعلى كل حال فإن الجنازة يمكن تعريفها بأنها: اسم يُطلق على الميت عند حمله على النعش والسير به لدفنه.

ما يستحب فعله للمحتضر عند قرب الوفاة:

لما كانت الوفاة أصعب مرحلة تمر على الآدمي في حياته فإن الفقهاء^(١) وإنكاماً للمحتضر قد ذكروا بعض الأمور التي يستحب لمن حضره أن يقوم بها نحوه، وهذه الأشياء يإيجاز هي:

أولاً: من كان موجوداً وله علم وقت الاحتضار فإنه يسن له أن يوجه المحتضر إلى القبلة على شقه الأيمن، على الهيئة التي يوجه بها في القبر، وذلك لما رواه عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ((أن النبي ﷺ حين قدم المدينة سأله البراء بن معروف، فقالوا: توفي وأوصى بثثره لك يا رسول الله، وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر، فقال رسول الله ﷺ: أصاب الفطرة، وقد ردت ثثره على ولده، ثم ذهب فصلى عليه، فقال: اللهم اغفر له وارحمه، وأدخله جنته، وقد فعلت))^(٢)، لأن المحتضر قد قرب موته فيضجع كما يضجع الميت في القبر.

(١) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٢٩٩/١، تبيين الحقائق للزيلعي ٢٣٤/١، البناية ١٧٤/٣، جامع الأمهات لابن الحاجب ص ١٣٧، شرح الخريشى ١٢٢/٢، الفواكه الدواني للنفراوي ٢٨٣/١، نهاية المطلب للجويني ٣/٥، فتح العزيز للرافعى ٥/٥، الوسيط للغزالى ٣٦٢/٢، المحرر فى الفقه لمجد الدين ابن تيمية ١٨١/١، المبدع لابن مفلح ٢١٩/٢، شرح منتهى الإرادات للبهوتى ٣٤١/١.

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب الجائز، باب ما يستحب من توجيهه نحو القبلة، حديث رقم ٦٦٠٤، ولم يعلق عليه، السنن الكبرى ٥٣٩/٣، وأخرجه الحاكم في الحديث رقم ١٣٠٥، وقال: هذا حديث صحيح، فقد احتج البخاري بنعيم بن حماد، واحتج مسلم بن الحجاج بالدراردي، ولم يخرجوا هذا الحديث، ولا أعلم في توجيه المحتضر إلى القبلة غير هذا الحديث، المستدرك ٥٠٥/١.

ثانياً: يسن لمن حضر أن يلقن المحتضر كلمة الشهادة برفق ثلاث مرات، ويحذر أن يلقنه إياها بعف، أو أن يزيد على ثلاث، إذ ربما كان المحتضر في حال من الألم يجعله يرد على ملقنه بسخط فيظن به الملقن السوء والأمر بخلاف ذلك، وإنما يسن تلقينه برفق، لأنه موضع يتعرض فيه الشيطان لإفساد اعتقاده، فيحتاج إلى من يذكره بالله تعالى وبعقيدته، ومن ينبهه على التوحيد، ولذا قال الفقهاء إن التلقين يكون بذكر كلمة التوحيد عنده، ولا يأمره بها.

واستدلوا على ذلك بما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَقُنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ))^(١)، والمراد من الميت في الحديث من حضره الموت وهو المحتضر، إذ الميت لا يلقن، وكلمة لقنوأ تعني الرفق في التلقين على الوجه المذكور سابقاً.

ثالثاً: يسن لمن حضر من شارف على الموت أن يబلل حلق المحتضر بماء أو شراب، لأنه يكون في موضع ألم خروج الروح مما يحتاج معه إلى شراب أو ماء، وقد ورد في الحديث عند احتضاره رضي الله عنه ما يدل على ذلك، فقد روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: ((إِنَّمَا نَعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَفَّ فِي بَيْتِيْ، وَفِي يَوْمِيْ، وَبَيْنَ سَحْرِيْ وَنَحرِيْ، وَأَنَّ اللَّهَ جَمَعَ بَيْنَ رِيقِيْ وَرِيقَهِ عَنْ مَوْتِهِ، دَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنَ، وَبِيَدِهِ السَّوَاقَ، وَأَنَا مَسْنَدَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَأَيْتَهُ يَنْظَرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتَ أَنَّهُ يَحْبُّ السَّوَاقَ، فَقَالَتْ: آخِذْهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: أَنْ نَعَمْ، فَتَنَوَّلَتْهُ، فَاشْتَدَ عَلَيْهِ، وَقَالَتْ: أَلَيْنِهِ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: أَنْ نَعَمْ، فَلَيْنَتْهُ، فَأَمْرَهُ، وَبَيْنَ يَدِيهِ رَكْوَةُ أَوْ عَلْبَةُ -يُشَكُ عمرُ- فِيهَا ماء، فَجَعَلَ يَدُهُ يَدِيهِ فِي الماء فَيُمسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكَرَاتَ، ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ، فَجَعَلَ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله، حديث رقم ٩١٦، الصحيح

.٦٣١/٢

يقول: في الرفيق الأعلى، حتى قبض ومالت يده^(١)، فكان فعله سنة لأمته، فهو مشرع لها في كل أحواله.

رابعاً: يسن لمن حضر من شارف على الموت أن يقوم بإغماض عينيه بعد وفاته، كما يسن أن يشد لحييه برباط مناسب دون عنف، لأن الميت إذا ترك بدون ذلك ربما فتح فمه فلم يؤمن من دخول شيء فيه، أو صار كريه المنظر في نظر الناس كالمثلة، ويقول من يفعل ذلك عند تغميض عينيه: بسم الله، وعلى ملة رسول الله ﷺ، اللهم يسر عليه أمره، وسهل عليه ما بعده، وأسعده بلقائك، واجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج منه.

واستدلوا على ذلك بفعله ﷺ، فقد روت أم سلمة رضي الله عنها قالت: ((دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه، ثم قال: إن الروح إذا قبض تبعه البصر، فضج ناس من أهله، فقال: لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمدون على ما تقولون، ثم قال: اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين، وأفسح له في قبره، ونور له فيه))^(٢)، وفعله ﷺ لبيان المشروعية، فينبغي الاقتداء به في فعله وقوله.

خامساً: يسن لمن حضر وكان له علم ومعرفة من أقاربه أن يقوم بتلبيين مفاصله عقب وفاته، وذلك بأن يرد ذراعيه إلى عضديه، ويرد أصابع كفيه، ثم

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، حديث رقم ٤٤٩، الصحيح ١٣/٦.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والداعاء له إذا حضر، حديث رقم ٩٢٠، الصحيح ٦٣٤/٢.

يمدها، ويرد فخذيه إلى بطنه، وساقيه إلى فخذيه، ثم يمدّها، فإن ذلك يكون فيه تلبينا لمفاصله.

سادساً: ذكر الفقهاء كذلك أنه يسن لمن حضر الميت أن ينزع عنه ثيابه التي مات فيها، ويسلج جميع بدن الميت بثوب، ويترك على شيء مرتفع من لوح أو سرير، لئلا تصيبه ندوة الأرض فيتغير ريحه، ويجعل على بطنه حديد، أو طين يابس، لئلا ينتفخ.

وقد قالوا بهذه الأحكام في الزمن الماضي خوفاً من تغير رائحته، وانتفاخ بطنه من حرارة الجو، ولكن مع التقدم العلمي وظهور ثلajات حفظ الموتى لم يصبح هذا الأمر الأخير على ما كان عليه، لأن العبرة في الحكم لمعنىه وليس لمجرد صورته فقط، فمتي حدث المعنى بأي طريق مباح شرعاً كان جائزاً.

إعلام الناس بصلة الجنازة:

لما كانت صلاة الجنازة تصلى في كل الأوقات عدا أوقات الكراهة، ولم يكن لها أدان ولا صفة معينة لإعلام الناس بها، وتنبيههم إلى القيام بالمفروض كفاية في حق الميت من صلاة واتباع ودفن، فقد اتفق الفقهاء^(١) على أنه يستحب إعلام الناس من الأقرباء والأصدقاء والجيران بمن مات ليؤدوا حقه بالصلة عليه، والدعاء والتشييع، واشترطوا في ذلك ما يلي:

١ - أن يكون الإعلام بطريقة مشروعة، وليس بالنبيحة، أو الطوف على المجالس، أو أن يكون على سبيل المفاجرة، فالموقع للعبرة والتذكرة والدعاء للميت، وليس للفخر والشرف.

(١) ينظر: المحيط البرهاني لابن مازه ٢٠٠/٢، بداع الصنائع للكاساني ٢٩٩/١، الاختيار لتعليل المختار ٩١/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٢٤/١، شرح البهجة للتسلوي ٤٢٥/٢، فتح الباري لابن حجر ٧٥/٣، المغنى لابن قدامة ١٢٤/١.

٢ - أن يكون الإعلام بأي وسيلة مناسبة حسب الزمان والمكان، فقد كان في القديم بوسائل معينة، وقامت مكانتها حالياً وسائل حديثة، ومن أهمها وسائل التواصل الاجتماعي، حيث قامت هذه الوسائل بدور مهم في هذا الشأن، من مثل رسائل (الواتس أب والتليجرام والماسنجر والتويتر) وغيرها.

المطلب الثاني

تغسيل وتکفين المتوفى بكورونا والصلة عليه

إن الصلاة على الميت يسبقها إعداده للدفن، وذلك بالقيام بتغسله وتکفینه، وفي الحالة الطبيعية وعند عدم وجود أوبئة أو أمراض تنقل بطريق العدوى، وقد اختلفت هذه الطريقة بسبب انتشار وباء كورونا، فما حكم هذا التغير؟.

تغسيل المتوفى بوباء كورونا:

ذهب جمهور الفقهاء^(١) إلى أن تغسيل الميت المسلم ذكراً كان أو أنثى، صغيراً كان أو كبيراً من فروض الكفايات متى قام بها البعض سقط عن الباقين، وإن تركوها جميعاً أثموا، لتركهم فرضاً من فرائض الإسلام بالنسبة للموتى^(٢)، بغض النظر عن سبب الوفاة، فمن مات بأي سبب من الأسباب غير الشهادة في

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي ٥٨/٢، بدائع الصنائع ٣١١/١، العناية للبابري ١١٦/٢، التاج والإكليل للمواق ٣/٣، مواهب الجليل للخطاب ٢٠٧/٢، أنوار البروق للقرافي ٥٢/٢، المجموع للنwoي ١٧٤/٥، أنسى المطالب للأنصاري ٢٩٨/١، حاشية البيجمي على المنهج ٤٥٢/١، الفتوى الكبرى لابن تيمية ٣٥٩/٥، الفروع لابن مفلح ٢٣١/٢، الإنصاف للمرداوي ٤٧٠/٢.

(٢) وهناك أقوال ضعيفة ترى أن غسله وتکفینه سنة لا فرض، وأن الفرض الصلاة عليه ودفعه فقط، ولكن الراجح والمعمول به أن الجميع من فروض الكفايات لترتبها على بعضها، ينظر في ذلك مثلاً : التاج والإكليل ٤/٣، مواهب الجليل ٢٠٧/٢.

سبيل الله^(١) فإن تغسله وتكفينه، ودفنه فرض كفاية، لا فرض عين، ما لم يوجد عدد لا يكون التغسيل والتکفين ولا تقوم الصلاة إلا بهم وحضرت الجنازة فإنها تكون في حقهم فرض عين.

والتحليل هنا يكون في الحالة الطبيعية، أما في حالة انتشار وباء مثل كورونا فإنه يجوز تغسل الميت بأي صفة تكون، ولو برش الماء عليه من بعيد، وهو ما قال به مجمع الفقه الإسلامي في قراره بشأن كورونا، حيث ذكر أنه: "يجب تغسل الموتى وتكفينهم ولو برش الماء، فإن تعذر فاللتيم، فإن تعذر يسقط وجوب الغسل، على أن يقوم بذلك الملزمون صحيًا، فلا بد أن يرتدي المغسلون والمغسلات ملابس حافظة، ويجب أن يكون هناك حد أدنى من الناس لغسل الموتى، للتقليل من مخاطر انتقال الفيروس"^(٢).

تكفين المتوفى بكورونا:

اتفق الفقهاء^(٣) على أن تکفين الميت من فروض الكفایات متى قام بها البعض سقط عن الباقي، وإن تركوها جميعاً أثموا، لتركهم فرضاً من فرائض الإسلام للموتى.

(١) أما الشهيد فهناك خلاف في غسله وتكفينه، وليس هنا مجال تفصيل حكمه.

(٢) ينظر: موقع المجمع على شبكة الإنترنت:

.https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23343&t_ref=13985&lan=ar

(٣) ينظر: المبسوط ٥٨/٢، بداع الصنائع ٣١١/١، الناج والإكيليل ٣/٣، مواهب الجليل المجموع ١٧٤/٥، أسنى المطالب ٢٩٨/١، الفروع ٢٣١/٢، الإنصال ٤٧٠/٢.

وأما بالنسبة لصفة الكفن، فقد اتفق الفقهاء^(١) على أنه يستحب أن يكفن الرجل في ثلاثة أنواع، ما لم يتذر ذلك، فإنه يكفي تكفينه بثوابين فقط عند الحاجة.

واستدلوا على ذلك بما روتته عائشة رضي الله عنها: ((أن رسول الله ﷺ كُفِنَ في ثلاثة أنواع، ليس فيها قميص ولا عمامة))^(٢).

وأما الدليل على جواز الاقتصر على ثوابين عند الحاجة فما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((بينما رجل واقف بعرفة، إذ وقع عن راحته، فوقصته - أو قال: فأوقصته - قال النبي ﷺ: اغسلوه بماء وسدر، وكفوه في ثوابين، ولا تحنطوه، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيمة مليبا))^(٣).

وأما المرأة فقد اتفق الفقهاء^(٤) على أنها تكفن بخمسة أنواع، وإن اختلفوا في تفسير الأنواع، فسرها الحنفية^(٥) بأنها درع، وإزار، وخمار، ولفافة، وخرقة

(١) ينظر: المبسوط ٧٢/٢، بدائع الصنائع ٣٠٦/١، الاختيار لتعليق المختار للموصلي ٩٢/١، الكافي في فقه أهل المدينة ٢٧٢/١، بداية المجتهد لابن رشد ٢٤٥/١، الأم للشافعي ٢٨١/١، الحاوي الكبير ٢٤٢/٢، المذهب ٢٠/٣، المغني ٣٤٦/٢، الفروع ٣٢٠/٣، الإنصاف ٥١٠/٢.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب الكفن بغير قميص، حديث رقم ١٢٧٢، الصحيح ٧٧/٢، وأخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب في كفن الميت، حديث رقم ٩٤١، الصحيح رقم ٦٥٠/٢.

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب الكفن في ثوابين، حديث رقم ١٢٦٥، الصحيح ٧٥/٢، وأخرجه مسلم في كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، حديث رقم ١٢٠٦، الصحيح ٨٥٦/٢.

(٤) ينظر: المبسوط ٧٢/٢، بدائع الصنائع ٣٠٧/١، تبيين الحقائق ٢٣٨/١، الكافي لابن عبد البر ٢٢٢/١، التاج والإكليل ٣١/٣، مواهب الجليل ٢٢٥/٢، الحاوي الكبير للماوردي ٢٨/٣، المذهب للشيرازي ٢٤٤/١، نهاية المطلب ٢٢/٣، الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ٣٦٤/١، المغني ٣٥٠/٢.

(٥) ينظر: المبسوط ٧٢/٢، بدائع الصنائع ٣٠٧/١، تبيين الحقائق ٢٣٨/١.

ترتبط فوق الثديين والبطن حتى لا ينتشر عليها الكفن إذا حملت على السرير.
وأما المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) فقد قالوا: إنها مئزر، ولفافتان،
ودرع، وخمار.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١ - ما روتة ليلى بنت قاتف الثقافية قالت: ((كنت فيم غسل أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ عند وفاتها، فكان أول ما أعطانا رسول الله ﷺ الحقاء، ثم الدرع، ثم الخمار، ثم الملحفة، ثم أدرجت بعد في التثوب الآخر، قالت: ورسول الله ﷺ جالس عند الباب معه كفناها يناؤنها ثوبا ثوبا))^(٤).

٢ - ما روتة أم عطية قالت في تكفين بنت الرسول ﷺ: ((فكفناها في خمسة أثواب، وخرمناها كما يخمر الحي))^(٥).

فهذه الأحاديث قد بينت عدد أثواب الكفن للمرأة، حيث كفن رسول الله ﷺ ابنته في خمسة أثواب، فكانت هي المسنونة في كفن المرأة.

٣ - أن لباس المرأة في الحياة يختلف عن لباس الرجل، حيث إنها تتبع درعا وخمara وإزارا وملاءة ونقابا، فكذلك بعد الموت تكفن في الأثواب نفسها حفظا لحرمتها.

٤ - أن مبني حال المرأة على الستر، فيزيد كفناها على كفن الرجل، وكانت

(١) ينظر: الكافي لابن عبد البر ٢٧٢/١، الناج والإكليل ٣١/٣، مawahib الجليل ٢٢٥/٢.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير ٢٨/٣، المذهب ٢٤٤/١، نهاية المطلب ٢٢/٣.

(٣) ينظر: الكافي لابن قادمة ٣٦٤/١، المغنى ٢٥٠/٢.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في الحديث رقم ٢٧١٣٥، المستند ٤٥/٤٥، وأخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب في كفن المرأة، حديث رقم ٣١٥٧، وقال الألباني في تعليقه على السنن: ضعيف، سنن أبي داود ٣٠٠/٣.

(٥) لم أثر عليه في كتب الحديث، وقال الزيلعي: غريب من حديث أم عطية، ينظر: نصب الرأية لأحاديث الهدایة ٢٦٣/٢.

خمسة أثواب كافية في تحقيق سترها^(١).

وما ذكرته من أحكام التكفين هنا هو الأصل، ولكن قد يحتاج التكفين عند ظهور الفيروسات إلى إجراءات أخرى في تكفين الموتى به، من مثل وضعهم مع الكفن في أكياس خاصة عازلة تمنع انتقال المرض، وهي أمر لا يخالف الشريعة، بل يتواافق معها، وهو ما قال به مجمع الفقه الإسلامي الدولي في ندوته بشأن فيروس كورونا، حيث ذكر أنه: "لا يجوز إجراء التكفين والدفن إلا تحت إشراف الخبراء المختصين، مراعاة لعدم انتقال العدوى، مع الالتزام بأي إجراءات يقررونها، مثل وضع جثث الموتى في أكياس بلاستيكية محكمة الإغلاق، ثم يصلى عليه"^(٢).

تشييع الجنازة والصلة عليها:

إن تشييع الجنازة لابد فيه من اجتماع قد يتعارض مع الاجراءات الاحترازية التي تتبعها الدول مع ظهور فيروس كورونا، ولذا فإنني أذكر هنا حكم الأصل تمهيداً لبيان الحكم في حال ظهور الأوبئة.

أما حكم الأصل فقد اتفق الفقهاء^(٣) على أن تشيع الجنازة سنة في حق الرجال، ويتبعها الراكب خلفها، أما الماشي فإنه يكون أمامها أو خلفها على خلاف بين الفقهاء، ليس هنا مجال تفصيله.

(١) ينظر: المبسوط ٧٢/٢، بداع الصنائع ٣٠٧/١، تبيين الحقائق ٢٣٨/١، البنية ٢٠٢/٣.

(٢) ينظر: موقع المجمع على شبكة الإنترنت:

.https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23343&t_ref=13985&lan=ar

(٣) ينظر: الأصل لمحمد بن الحسن ٤١٣/١، المبسوط ٥٦/٢، بداع الصنائع ٣٠٩/١، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٦٦، الناج والإكليل ٤٦/٣، الأم للشافعى ٣٠٧/١، الحاوي الكبير ٣٩/٣، نهاية المطلب للجويني ٤٢/٣، الكافي لابن قدامة ٣٦٨/١، المغني ٣٥٧/٢، المحرر لابن تيمية الجد ٢٠٢/١.

واستدلوا على أن تشيع الجنازة وأتباعها سنة لها أجر عظيم بما يلي:

١ - ما رواه علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: ((ال المسلم على المسلم ست بالمعروف، يسلم عليه إذا لقيه، ويحييه إذا دعا به، ويشمه إذا عطس، ويعوده إذا مرض، ويتبع جنازته إذا مات، ويحب له ما يحب لنفسه))^(١).

٢ - ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((حق المسلم على المسلم ست، قيل: ما هن يا رسول الله؟ قال: إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصرك فانصره له، وإذا عطس فحمد الله فشمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه))^(٢).

ففي هذه الأحاديث وغيرها كثير بروايات مختلفة جعل النبي ﷺ من حق المسلم على أخيه أن يشيشه إذا مات، والحق هنا كما ذكره العلماء يعني أن من المستحب له فعل ذلك، فلم يقل أحد بوجوبه إلا في حال انعدام من يقوم به، فيكون من فروض الأعيان لمرارة جسد المسلم في قبره.

وأما صلاة الجنازة فقد ذهب جمهور الفقهاء^(٣) إلى أن الصلاة على الميت فرض من فروض الكفاية متى قام به البعض سقط عن الباقيين، فإن تركوه جميعاً أثموا، ولم يخالف في ذلك إلا بعض المالكية^(٤) حيث قالوا إنها سنة على الكفاية وليس فرضاً، ولو تركت لم يكن ذلك تركاً لفرض مشروع، وقولهم مرجوح، لضعف استدلالهم في هذا الأمر.

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب أبواب الأدب، باب ما جاء فى تشميته العاطس، حديث رقم ٢٧٣٦، وقال: هذا حديث حسن، سنن الترمذى ٤/٣٧٧.

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب السلام، باب من حق المسلم لل المسلم رد السلام، حديث رقم ٢١٦٢، الصحيح ٤/١٧٠٥.

(٣) ينظر: المبسوط للسرخسى ١٢٥/٢، بدائع الصنائع للكاسانى ٣١١/١، النوادر والزيادات للنفرى ٥٨٧/١، مواهب الجليل للخطاب ٢٠٨/٢، البيان للعرانى ٣٥٠، المجموع للنووى ٢١١/٥، الكافى لابن قدامة ٣٦٢/١، شرح الزركشى ٣٠٨/٢.

(٤) ينظر: النوادر والزيادات للنفرى ١/٥٨٧، مواهب الجليل للخطاب ٢٠٨/٢.

وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا على أن صلاة الجنازة فرض على الكفاية بما يلي:

- ١ - ما رواه علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: ((ال المسلم على المسلم ست بالمعروف، يسلم عليه إذا لقيه، ويجيبه إذا دعا، ويشتمه إذا عطس، ويعوده إذا مرض، ويتابع جنازته إذا مات، ويحب له ما يحب لنفسه))^(١).
- ٢ - ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((حق المسلم على المسلم ست، قيل: ما هن يا رسول الله؟، قال: إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصرك فانصره له، وإذا عطس فحمد الله فشمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه))^(٢).

ففي هذين الحديثين أوصى النبي ﷺ بحقوق المسلم، وجعل من حقوقه الصلاة عليه بعد موته، والصلاحة على الميت من فروض الكفايات، فكانت فرضا على من حضر إن لم يكن هناك عدد للصلاحة عليها، وإلا كانت فرضا على الكفاية، لصعوبة تعينها على الجميع.

- ٣ - أن الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا مجمعون على أن الصلاة على الجنازة من فروض الكفايات، وإن جماع الأمة حجة معتبرة.

(١) سبق تحريره.

(٢) سبق تحريره.

المطلب الثالث

صفة صلاة الجنازة للمتوفى بكورونا

لما كانت الصلاة على الميت نوعاً من أنواع الصلاة مختلفة في كيفيتها فإن السؤال الذي يظهر هنا: ما الذي يشترط فيمن يصلّي هذه الصلاة؟ اتفق الفقهاء^(١) على أنه يشترط لصحة صلاة الجنازة ما يشترط لصحة الصلاة بصفة عامة، وهي الإسلام، والبلوغ، والعقل، والطهارة الحقيقة أو الحكيمية، وستر العورة، واستقبال القبلة، وهذه الشروط محل تفصيلات واسعة لدى الفقهاء ليس هنا مجال بيانها.

وأضاف الحنفية^(٢) والحنابلة^(٣) للشروط السابقة في صلاة الجنازة شرطين آخرين، وهما، إسلام الميت، وطهارته من النجاست، فلا تصح على من لم يُغسل من حقه ذلك، ولا على من بيده نجاست ظاهرة.

تكبيرات الصلاة على الجنازة:

اختلاف الفقهاء في عدد تكبيرات صلاة الجنازة، نظراً للتعدد الروايات عن النبي ﷺ، فقد روي عنه أربع، وخمس، وسبع، وتسع تكبيرات، إلا أن الوارد عند جمهور الفقهاء^(٤) أنها أربع تكبيرات، يقرأ بعد التكبيرة الأولى الفاتحة، وبعد

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٣١٥/١، تبيين الحقائق ٢٣٩/١، الشرح الصغير للدردير ٢٢٣/١، المقدمات الممهدات لابن رشد ١٧١/١، الأم ٤٠/١، التنبيه للشيرازي ص ٣٨، الكافي لابن قدامة ٣٦٣/١، الشرح الكبير لابن قدامة ٣٥٠/٢.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٣١٥/١، تبيين الحقائق ٢٣٩/١.

(٣) ينظر: الكافي ٣٦٣/١، الشرح الكبير ٣٥٠/٢.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ٣١٢/١، المحيط البرهاني ١٧٩/٢، العناية ١٢١/٢، الرسالة للقير沃اني ص ٥٥، النوادر والزيادات ١/٥٨٧، الكافي لابن عبدالبر ٢٧٦/١، البيان والتحصيل ٢/٢١٥، الأم ١/٣٠٨، الحاوي الكبير ٣/٥٢، التنبيه ص ٥، نهاية المطلب ٣/٥٤، الكافي ١/٣٦٤، المغني ٢/٣٦٢، الشرح الكبير ٢/٣٤٣.

الثانية نصف التشهد الأخير، وبعد التكبير الثالث الدعاء للميت، وبعد التكبير الرابعة الدعاء لنفسه ولعامة المسلمين، ثم السلام منها.
واستدلوا على ذلك بما يلي:

- ١ - ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ((أن النبي ﷺ كبر على الميت أربعاً، وقرأ بأم القرآن بعد التكبير الأولى))^(١).
- ٢ - ما ذكره الفقهاء من ((أن عمر بن الخطاب ﷺ جمع الصحابة ﷺ حين اختلفوا في عدد التكبيرات، وقال لهم: إنكم اختلفتم، فمن يأتي بعدهم يكون أشد احتلافاً، فانتظروا آخر صلاة صلاتها رسول الله ﷺ على جنازة فخذوا بذلك، فوجدوه قد صلى على امرأة فكبر عليها أربعاً، فاتفقوا على ذلك وأخذوا به))^(٢).
- ٣ - ما ذكره الفقهاء عن عبد الله بن مسعود ((أنه سُئل عن تكبيرات الجنازة، وهل هي ثلاثة أم أربع أم خمس أم سبع، فقال: كل ذلك قد كان، ولكنني رأيت الناس أجمعوا على أربع تكبيرات)), والإجماع حجة^(٣).
- ٤ - أن كل تكبير من التكبيرات الأربع قائم مقام ركعة، ثم الصلاة المعهودة لا تزيد على أربع ركعات، فكذا التكبير في هذه الصلاة لا يزيد على أربع تكبيرات^(٤).

(١) أخرجه البيهقي في كتاب جماع أبواب التكبير على الجنائز ومن أولى بإدخاله القبر، بباب القراءة في صلاة الجنائز، حديث رقم ٦٩٥٨، ولم يعلق عليه، وقال الذهبي في تعليقه:
سند ضعيف، السنن الكبرى ٦٣/٤.

(٢) ذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٩٥/١.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ٣١٢/١، الحاوي الكبير ٥٥/٣.

(٤) ينظر: الحاوي الكبير ٥٥/٣.

**وأما التسليم فقد اختلف فيه الفقهاء على قولين:
القول الأول:**

إن التسليم في صلاة الجنازة يكون بتسليمتين.
وإلى هذا ذهب الحنفية^(١) والشافعية في الصحيح^(٢) والإمام أحمد في
رواية^(٣).

واستدلوا على ذلك بالأحاديث الواردة في التسليم من الصلاة عامة
بتسليمتين، وقللوا إنها صلاة كسائر الصلوات، فلا يتحلل منها إلا بتسليمتين.

القول الثاني:

إن التسليم في صلاة الجنازة تسليمة واحدة.
وإلى هذا ذهب المالكية^(٤) والشافعية في وجهه^(٥) والحنابلة في المذهب^(٦)،
وروي ذلك عن جماعة الصحابة^{رض}، ومنهم علي، وابن عمر، وابن عباس،
وجابر، وأبو هريرة، وأنس بن مالك، وابن أبي أوفى، وواثلة بن الأسعق، وبه قال
سعيد بن جبير، والحسن وابن سيرين، وأبو أمامة بن سهل، والقاسم بن محمد،
والحارث، وإبراهيم النخعي، والثوري، وابن عينية، وابن المبارك، وعبد الرحمن
ابن مهدي وإسحاق^(٧).

(١) ينظر: تبيين الحقائق ٢٤١/١، بدائع الصنائع ٣١٢/١، المحيط البرهاني ٢١٧٩.

(٢) ينظر: المجموع ٤٠/٥، مغني المحتاج ٢٢/٢.

(٣) ينظر: شرح الزركشي ٣١٦/٢.

(٤) ينظر: الرسالة للفقيرواني ص ٥٥، الكافي لابن عبد البر ١/٢٧٦، كفاية الطالب ١/٤٢٦.

(٥) ينظر: نهاية المطلب ٣/٥٧، المجموع للنحو ٥/٤٠.

(٦) ينظر: المغني ٢/٣٦٦، شرح الزركشي ٣١٥/٢.

(٧) ينظر: المغني ٢/٣٦٦.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١ - ما رواه أبو هريرة رض ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة، فكبر عليها أربعاً، وسلم تسلية واحدة))^(١).

وهذا الحديث صريح الدلالة في كون التسليم في صلاة الجنازة واحدة، مع ما روی من تسلیمه في بعض الصلوات واحدة، فكانت الجنازة أولى بذلك، فكان هذا حكمها.

٢ - أن صلاة الجنازة أولى بأن يقتصر فيها على تسلية واحدة، لأنها مبنية على الإيجاز، لما أمرنا به من الإسراع في تجهيز الميت وتشييعه ودفنه، خوفاً من تغيره قبل الدفن، فكانت تسلية واحدة كافية.

القول الراجح:

بعد أن عرضت للقولين السابقين وأدلةهما، أرى أن الراجح هو القول الثاني الذي يرى أن التسليم من الجنازة يكون بتسلية واحدة، وذلك لقوة أدله، ولأنها صلاة مخالفة لغيرها من الصلوات ومتناها على السرعة، فكان التسليم فيها واحدة، وقد ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جمع من صحابته، فوجب العمل به والاقتصار عليه.

مقام الإمام في صلاة الجنازة:

تعددت أقوال الفقهاء في المذاهب الأربع حول مقام الإمام في صلاة الجنازة، حيث يرى الحنفية^(٢) أنه ينبغي أن يقوم الإمام عند الصلاة بحداء الصدر

(١) أخرجه الدارقطني في الحديث رقم ١٨١٧، ولم يعلق عليه، سنن الدارقطني ٤٣٢/٢، وأخرجه البيهقي مرسلاً في الحديث رقم ٦٩٨٢، عن عطاء بن السائب، ومسندًا عن أبي هريرة رض، ولم يعلق عليه، السنن الكبرى ٤/٧٠.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ٣١٢/١، المحيط البرهاني ١٧٨/٢، الاختيار لتعليق المختار ٩٤/١.

من الرجل والمرأة.

ويرى المالكية^(١) أن الإمام يقف في الرجل عند وسطه، وفي المرأة عند منكبها.

في حين اختلف الشافعية^(٢) في ذلك على وجهين:

الأول: أن يقف عند رأسه.

والثاني : أنه يقف عند صدره، وأما المرأة فلا يختلفون فيها، بل يقف الإمام عند عجيزتها، ومثلها الخنثى.

وأما الحنابلة^(٣) فالسنة عندهم أن يقوم الإمام عند رأس الرجل، ووسط المرأة.

وأيا ما كان موقف الإمام فإن الصفات السابقة كلها وردت بها السنة، وعمل بها الصحابة رضوان الله عليهم، فainما وقف الإمام وأخذ برأي فصلاته صحيحة. وإذا كان هذا في صلاة الجنازة في الأحوال العادية فإن الأمر في حال انتشار الأوبئة مختلف، حيث يمكن الصلاة على الميت بالوقوف على مسافة آمنة من انتقال العدوى له، وحضور عدد بسيط من المشيعين، وهو ما قال به مجمع الفقه الإسلامي الدولي، حيث نص في البند ١٣ من قراره بشأن وباء كورونا أنه: "يجب تغسيل الموتى وتكتفينهم ولو برش الماء، ثم يصلى عليه. ويمكن لمن شاء من المسلمين أن يصلى عليه صلاة الغائب ولو فرادى في أي مكان متاح، ولا يجوز حرق جثامين المسلمين في أي حال من الأحوال"^(٤).

(١) ينظر: الرسالة للقبراني ص ٥٥، الفواكه الدواني ١/٢٩٤.

(٢) ينظر: البيان للعمري ٣/٦٠، روضة الطالبين للنووي ٢/١٢٢.

(٣) ينظر: المبدع لابن مفلح ٢٤٩/٢، الإنصاف للمرداوي ٢/٥١٦.

(٤) ينظر: موقع المجمع على شبكة الانترنت:

فهنا لم يقل المجمع بإباحة حرق موتى المسلمين لمنع الوباء بحال من الأحوال، لتكريم المسلم من ناحية، ولأن دفنه يمنع العدوى، فكان القول بغير ذلك خروجا على الشرع بغير داع.

المبحث الثاني

صلاة الغائب على المتوفى بالأوبئة والأمراض المعدية

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: العدوى وأثرها.

المطلب الثاني: هل يعد المتوفى بكورونا غائبا؟.

المطلب الثالث: حكم الصلاة على الغائب.

المطلب الأول

العدوى وأثرها

لما كان البحث متعلقاً بالأوبئة والأمراض المعدية والإجراءات الوقائية التي تتبع خلالها حتى في صلاة الجنازة على موتى هذه الأمراض، فإن من اللازم هنا التعرض لتعريف العدوى، وبيان مدى تأثيرها، وموقف الإسلام منها.

أما العدوى في اللغة: فهي مأخوذة من العدو، يقال: عدى ي العدو، أي تجاوز إلى غيره، وهو فعل يعني التعدي في الأمر، وتجاوز ما ينبغي له أن يقتصر عليه، وتطلق على ما ينتقل من حي لآخر بالمخالطة أو المؤاكلة، والعدوى ما يقال إنه يعدي من جرب أو داء^(١).

وأما في الاصطلاح فقد عرفها الفقهاء المتقدمون بأنها: مجازة العلة من صاحبها إلى غيره^(٢)، وزاد بعضهم: بالمجاورة والقرب^(٣).

(١) ينظر مادة (عدو) في: العين للفراهيدي ٢١٣/٢، تهذيب اللغة للإذيري ٧٣/٣، الصحاح للجوهري ٢٤٢٠/٦.

(٢) إرشاد الساري للفسطلاني ٣٩٧/٨، تحفة الأحوذى للمباركفورى ١٩٨/٥، شرح المشكاة للطيبى ٢٩٧٨/٩.

(٣) حاشية السندي على سنن ابن ماجه ص ٤٥، بذل المجهود في حل سنن أبي داود للسهرانفوري ٦٤٠/١١.

فالعدوى إذا تعني انتقال المرض من شخص أو حيوان لآخر بسبب اختلاطه به، أي ما كان نوع هذا الاختلاط، سواء كان بمعاملته، أو عن طريق القيام بمعالجته، أو القرب منه، أو مجاورته، أو بأي طريق من الطرق الأخرى، كلامسة سطح، أو استخدام أداة من أدواته، كالمناشف، والشرافس، وما ماثل ذلك.

وقد اختلف العلماء كثيرا في وقوع العدوى من عدمه، نظراً لورود أحاديث تبدو في ظاهرها متعارضة، بعضها يثبت العدوى والآخر ينفيها، فأما الأحاديث التي تثبت العدوى، وتحذر الناس منها، وتأمر بالتباعد الاجتماعي في حال العدوى، فمنها ما يلي:

١- ما رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: ((حدثني أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا عدوى، ويحدث أن رسول الله ﷺ قال: لا يورد مرض على مصح، قال أبو سلمة: كان أبو هريرة يحدثهما كليهما عن رسول الله ﷺ، ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله: لا عدوى، وأقام على أن لا يورد مرض على مصح، قال: فقال الحارث بن أبي ذباب، وهو ابن عم أبي هريرة: قد كنت أسمعك يا أبي هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثا آخر قد سكت عنه، كنت تقول قال رسول الله ﷺ: لا عدوى، فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك، وقال: لا يورد مرض على مصح، فمارأه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة، فرطن بالحشية، فقال للحارث: أتدرى ماذا قلت؟، قال: لا، قال أبو هريرة: قلت: أبيت، قال أبو سلمة: ولعمري، لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله ﷺ قال: لا عدوى، فلا أدرى أنسى أبي هريرة، أو نسخ أحد القولين الآخر))^(١).

(١) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا بنو ولا غول ولا يورد مرض على مصح، حديث رقم ٢٢٢١، الصحيح ٤/١٧٤٣.

٢ - ما رواه عبدالله بن عباس رضي الله عنهم ((أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام حتى إذا كان بسرغ^(١) لقيه أهل الأجناد، أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام، قال ابن عباس: فقال عمر: ادع لي المهاجرين الأولين، فدعوتهم، فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام، فاختلقو، فقال بعضهم: قد خرجمت لأمر، ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال: ارفعوا عنني، ثم قال: ادع لي الأنصار، فدعوتهم له، فاستشارهم، فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارفعوا عنني، ثم قال: ادع لي من كان هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم فلم يختلف عليه رجال، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس، ولا تقدمهم على هذا الوباء، فنادى عمر في الناس: إني مصبح على ظهر، فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة بن الجراح: أفرأى من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة؟!، - وكان عمر يكره خلافه - نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كانت لك إبل فهبطت واديا له عدونا: إدعاها خصبة، والأخرى جدب، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدب رعيتها بقدر الله؟!، قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجته، فقال: إن عندي من هذا علم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموه عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا

(١) سراغ: بفتح المهملة وسكون الراء بعدها، مدينة افتتحها أبو عبيدة، وهي واليرموك والجابية متصلات، وقيل إنه واد بتبوك، وقيل: بقرب تبوك، وقيل: هي أول الحجاز، وهي من منازل حجاج الشام.

ينظر: فتح الباري لابن حجر ١٨٤/١٠، التمهيد لابن عبدالبر ٦/٢١٠، شرح الزرقاني على الموطأ ٤/٣٠١.

- تخرجوا فراراً منه" ، قال: فحمد الله عمر بن الخطاب، ثم انصرف^(١) .
- ٣ - ما رواه عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد: ماذَا سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون؟، فقال أسامة: قال رسول الله ﷺ: ((الطاعون رجز - أو عذاب - أرسل على بني إسرائيل - أو على من كان قبلكم - فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه))^(٢) .
- ٤ - ما رواه عمرو بن الشريد عن أبيه قال: ((كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي ﷺ: إنا قد بايعناك فارجع))^(٣) .

وجه الدلالة:

ففي هذه الأحاديث حذر النبي ﷺ من العدوى، وأمر بالبعد عن مواطنها، مع الاعتقاد الكامل أنها ثابتة بقدر الله تعالى، ولو لم تكن ثابتة بقدر سلطنته ما أمر النبي ﷺ من بايده بالرجوع لإبعاد العدوى عنه وعن أصحابه، يقول الطيبى: "هذا إرشاد إلى رخصة من النبي ﷺ لمن لم يكن له درجة التوكل أن يراعي الأسباب، فإن لكل شيء من الموجودات خاصية وأثراً أودعها فيه الحكيم جل وعلا"^(٤) ، كما قال في تعليقه على حديث النهي عن دخول الأرض التي بها الطاعون: "في

(١) متفق عليه ولفظه لمسلم، أخرجه في كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، حديث رقم ٢٢١٩، الصحيح ٤/١٧٤٠، وأخرجه البخاري في كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، حديث رقم ٥٧٢٩، الصحيح ٧/١٣٠.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، حديث رقم ٢٢١٨، الصحيح ٤/١٧٣٧.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب اجتناب المجنوم ونحوه، حديث رقم ٢٢٣١، الصحيح ٤/١٧٥٢.

(٤) نقله عنه القاري في مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايح ٧/٢٨٩٦.

الحديث النهي عن استقبال البلاء، فإنه تهور، وإقدام على خطر، وإيقاع للنفس في معرض التهلكة، وعن الفرار منه، فإنه فرار من القدر، وهو لا ينفعه^(١). هذا بالنسبة للأحاديث المثبتة للعدوى، أما الأحاديث النافية لها فإنها كذلك كثيرة وثابتة، ومنها ما يلي:

- ١ - ما رواه أبو هريرة رض قال: قال رسول الله ص: ((لا عدوى، ولا صفر^(٢)، ولا هامة^(٣)، فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيجيء البعير الأجرب، فيدخل فيها فيجربها كلها؟، قال: فمن أعدى الأول))^(٤).
- ٢ - ما رواه أبو هريرة رض قال: قال رسول الله ص: ((لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا بنو^(٥)، وفر من المجنوم كما تفر من الأسد))^(٦).
- ٣ - ما رواه أبو هريرة رض قال: قال رسول الله ص: ((أربع في أمتي من أمر الجاهلية، لن يدعهن الناس، النياحة، والطعن في الأحساب، والعدوى، أجرب

(١) شرح المشكاة للطبيبي ٤/١٣٤٢، ١٣٤٣.

(٢) صفر: فسره البخاري بأنه داء يأخذ البطن، وقال بعضهم: هو من الصفار تكون بالإنسان حتى تقتله ينظر: صحيح البخاري ١٢٨/٧، إكمال المعلم بفوانيد مسلم للقاضي عياض ٧/٤٠.

(٣) هامة: اختلف في المقصود بها، فقيل: كانت العرب تقول إن الرجل إذا قتل خرج من رأسه طائر يزقو فلا يسكت حتى يقتل قاتله، وقيل: إن العرب كانت تقول إن عظام الميت تصير هامة فتطير، وكانتوا يسمون ذلك الطائر الصدئ، يعني الذي يخرج من هامة البيت إذا بلني، وقال آخرون: كان أهل الجاهلية يقولون إذا مات الرجل خرجت من رأسه هامة.

ينظر: التمهيد لابن عبد البر ٢٤/١٩٧، تحفة الأحوذى للمباركفورى ٦/١٨٦.

(٤) متفق عليه ولفظه لمسلم، أخرجه في كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا بنو ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح، حديث رقم ٢٢٢٠، الصحيح ٤/١٧٤٢، الصحيح ٧/١٢٨، وأخرجه البخاري في كتاب الطب، باب لا صفر، وهو داء يأخذ البطن، حديث رقم ٥٧١٧، الصحيح ٧/١٢٨.

(٥) بنو: النوع هو المطر، حيث كان العرب يقولون مطرانا بنوء كذا، فجاء النبي ص نافياً كون المطر من غير الله تعالى.

ينظر: فتح الباري لابن حجر ١٥٩/١٠.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب الجذام، حديث رقم ٥٧٠٧، الصحيح ٧/١٤٦.

بعير فأجرب مائة بعير، من أُجرب البعير الأول؟، والألواء مطرنا بنوء كذا وکذا^(١)).

٤ - ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه فقال: ((لا يعدي شيء شيئاً، فقام أعرابي، فقال: يا رسول الله، النسبة^(٢) من الجرب تكون بمشرف^(٣) البعير أو بذنبه في الإبل العظيمة، فتجرب كلها؟، فقال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: فما أُجرب الأول؟!!، لا عدوى، ولا هامة، ولا بنو، خلق الله كل نفس، فكتب حياتها، ومصيباتها، ورزقها))^(٤).

٥ - ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما - قال: ((أخذ النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه بيد مجنوم، فأدخلها معه في القصعة، وقال: كل باسم الله، ثقة بالله، وتوكل عليه))^(٥).

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب الجنائز عن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، باب ما جاء فى كراهة النوح، حديث رقم ١٠٠، وقال: هذا حديث حسن، سنن الترمذى .٣١٦/٢.

(٢) النسبة: جرب رطب، وقيل: غبرة فيها سواد تكون في الذقن، وقيل: أول الجرب حين يبدو، وجمعه نقب.

ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢/٥١، غريب الحديث للقاسم بن سلام ١/٣١٩.

(٣) المشرف: ما في فم البعير من الشفاف، فالمشرف للبعير كالشفاف للإنسان.

ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤/٣٣٤.

(٤) أخرجه الترمذى فى كتاب أبواب القدر، باب ما جاء لا عدوى ولا هامة ولا صفر، حديث رقم ٢١٤٣، وفي الباب عن أبي هريرة، وابن عباس، وأنس، سنن الترمذى ٤/٤٥٠، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث رقم ٤٩٨، المسند ٧/٢٥٢.

(٥) أخرجه الترمذى فى كتاب الأطعمة، باب ما جاء فى الأكل مع المجنوم، حديث رقم ١٨١٧، رقم ١٨١٧، وفي شعبه هذا شيخ بصرى، والمفضل بن فضالة شيخ آخر بصرى أوثق من هذا وأشهر، وقد روى شعبة هذا الحديث عن حبيب بن الشهيد عن بن بريدة أن ابن عمر أخذ بيد مجنوم، وحدث شعبة أثبتت عندي وأصح، سنن الترمذى ٣٢٧/٣، وأخرجه الحاكم في حديث رقم ٧١٩٦، وفيه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، المستدرك ٤/١٥٢، وضعفه الألبانى في السلسلة الضعيفة، تحت رقم: ١١٤٤، سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السىء على الأمة .٢٨١/٣.

وجه الدلالة:

ففي هذه الأحاديث نفى النبي ﷺ ثبوت العدوى، وبين أن كل نفس كتب عليها ما يصيبها، فلا تغير العدوى شيئاً من قدر الله، بل إنه ﷺ أكل مع مجازوم ولم يخش العدوى، وكان ذلك تشريعاً منه نافياً لثبوتها أو تأثيرها.

ولما كانت هذه الأحاديث متعارضة في الظاهر فقد درسها كثير من الفقهاء، وذكروا تأويلاً عديدة لوجود هذا التعارض الظاهري، وأنه في الحقيقة يؤول إلى اتفاق لا اختلاف، ومن أجوبتهم على هذا التعارض ما يلي:

أولاً: أنه لا تعارض في الحقيقة بينها، وإنما كان الأمر بالفرار من المجزوم في الأحاديث ليس من باب العدوى ولا إثباتها، وإنما هو لأمر طبعي خلقه الله عز وجل، وهو انتقال الداء من جسد لآخر بواسطة الملامسة، أو المخالطة، أو عن طريق شم الرائحة، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثره المخالطة، فكان الأمر من هذا الباب، وليس من باب العدوى^(١).

ثانياً: أن قوله ﷺ: (لا عدوى) حديث مؤول بكل برواياته، وللعلماء في تأويله أقوال عديدة، منها ما جاء في فتح الباري من نقل ابن حجر عن الخطابي قوله: "لا أعرف للعدوى هنا معنى إلا أن يكون الهيام داء من شأنه أن من وقع به إذا رعى مع الإبل حصل لها مثله، وقال غيره: لها معنى ظاهر، أي: رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب، ولا أعدى على البائع حكماً، واختار هذا التأويل ابن التين ومن تبعه، وقال الداودي: معنى قوله (لا عدوى) النهي عن الاعتداء والظلم"^(٢).

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر ١٦٠/١٠، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٢٩/٢.
(٢) فتح الباري ٤/٣٢٢، ومثله في: التوضيح شرح الجامع الصحيح ١٤/٢١٣، وينظر: مشكل الآثار للطحاوي ٤/٣٥٣، شرح معاني الآثار للطحاوي ٤/٣٠٣.

ثالثاً: أن حديث نفي العدوى محمول على العدوى في بعض الأمراض وليس كلها، بدليل تحذيره -عليه السلام- من الجذام والوباء والطاعون، ونهيه عن القدوم على بلد هو فيه، ولأن من الأمراض ما يعدي، وإلا ما أمر النبي ﷺ بالفرار من المجدوم، وهذا حق عوائد الله عز وجل، فإنها إذا دلت على شيء وجب اعتقاده، كما نعتقد أن الماء يروي، والخبز يشبع، والنار تحرق، وقطع الرأس يميت، ومن لم يعتقد ذلك كان خارجاً عن نمط العقلاة، وما سببه إلا جريان العادة الربانية به، وكذلك ما كان في العادة أكثرياً، وإن لم يكن مطرياً^(١).

رابعاً: أن الأحاديث التي وردت في النهي من النبي ﷺ عن دخول الأرض التي بها طاعون، وأمره بالفرار من المجدوم إنما كان ذلك منه لقطع الظن عند السامع أن العدوى تغلب القدر، أو تعلو فوقه، أو أنها لا تجري بقدر الله، فربما قال قائل: لو لم يختلط بالمعدى لسلم من المرض، أو لما مات، فأراد النبي ﷺ قطع أمر هذا الظن كلياً، فأمر بالتحرج منه قطعاً لمادة النزاع والشك عند المسلم، ولكنه لا تنتقل له العدوى إلا بإذن الله^(٢).

خامساً: أن النبي ﷺ نفي بقوله: (لا عدوى) ما زعمه أهل الجاهلية من أن العاهة تعدى بطبعها لا بفعل الله، وأرشد بقوله: (لا يوردن ممرض على مصح إلى الاحتراز مما يحصل عنده الضرر بفعل الله وإرادته)^(٣).

يقول النووي: "قال جمهور العلماء: يجب الجمع بين هذين الحدبيتين، وهما صحيحان، قالوا: وطريق الجمع أن حديث (لا عدوى) المراد به نفي ما كانت الجاهلية تزعمه وتعتقد أن المرض والعاهة تعدى بطبعها لا بفعل الله تعالى، وأما

(١) الفروق للقرافي ٤/٢٣٨، الذخيرة للقرافي ١٣/٢٥٤.

(٢) ينظر: المنتقى للباجي ٧/٢٦٣، فتح الباري لابن حجر ٤/٣٢٢.

(٣) ينظر: التاج والإكليل للمواق ٦/٣٣٨، تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي ٧/٣٤٧.

حديث (لا يورد ممرض على مصح) فأرشد فيه إلى مجانية ما يحصل الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى وقدره، فنفى في الحديث الأول العدوى بطبعها، ولم ينف حصول الضرر عند ذلك بقدر الله تعالى و فعله، وأرشد في الثاني إلى الاحتراز مما يحصل عنده الضرر بفعل الله وإرادته وقدره، وهذا الذي ذكرناه من تصحيح الحديثين والجمع بينهما هو الصواب الذي عليه جمهور العلماء ويتعين المصير إليه^(١).

ومما سبق يظهر أن العدوى موجودة ولم ينفها النبي ﷺ، وإذا كان ظاهر بعض الأحاديث نفيها فإن المقصود من ذلك نفي الاعتقاد أنها تضر بغير إذن الله تعالى، فالله سبحانه قد قدر الأسباب وقدر الأمراض، وأرشد إلى الأخذ بالأسباب وتجنب المضار، مع اليقين بأنه لا ضرر واقع إلا بإذن الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك فإن وقوع العدوى بفيروس كورونا أمر لا تنتفيه الشريعة، والأخذ بأسباب العزل والاحتراز، وتجنب المرضى وعزلهم بغية منع العدوى من الانتشار هو أمر يمضي وصحيح السنة وما أمر به النبي ﷺ من التحرز من الأمراض المعدية، ومن ذلك أيضا جنازة من أصابته العدوى بالمرض ومات بسببه حتى لا يكون سببا في نقل المرض إلى غيره.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم .٢١٤/١٤

مجلة كلية الشريعة والقانون — جامعة الأزهر — فرع أسيوط — العدد الثالث والثلاثون الإصدار الثاني يوليو ٢٠٢١ مـ الجزء الثالث

المطلب الثاني

هل يعد الم توفى بكورونا غائباً؟

من يراجع نصوص الفقهاء القائلين بجواز الصلاة على الغائب يجد أن الغيبة هنا يراد بها المانع الذي يمنع المصلي من الصلاة على الجنازة، وليس شرطاً أن يكون المنع بعد المكان، فقد يكون المنع بـعـد جـبـرـياـ، كما لو كان من ي يريد الصلاة مريضاً لا يمكنه الصلاة عليه وقت وفاته، أو مسجوناً لا يمكنه حضور الجنازة، أو فاتته الصلاة لأي سبب كان، ولو طبقنا ذلك على وباء كورونا لوجدناه عذراً يبيح ترك الصلاة، ويبيح الصلاة على الميت صلاة الغائب.

فقد جاء في المذهب: "وتجوز الصلاة على الميت الغائب، لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ نهى النجاشي ل أصحابه وهو بالمدينة، فصلى عليه، وصلوا خلفه، وإن كان الميت معه في البلد لم يجز أن يصلى عليه حتى يحضر عنده، لأنه يمكنه الحضور من غير مشقة" ^(١).

وجاء في نهاية المطلب: "ولو كانت الجنازة حاضرة في البلد، وأمكن إحضارها، ففي الصلاة عليها قبل أن تحضر خلاف، وهو مشبه بالخلاف في نفوذ القضاء على من في البلد، مع إمكان الإحضار، والأمر في تجويز الصلاة أقرب عندى" ^(٢).

فقوله لو أمكن دليل على أنه عند التعذر تجوز الصلاة على الجنازة صلاة الغائب، ومرتضى كورونا من هذا القبيل، فجازت الصلاة عليه صلاة الغائب.

وجاء في المعني: "وتجوز الصلاة على الغائب في بلد آخر بالنسبة، فيستقبل القبلة، ويصلى عليه كصلاته على حاضر، وسواء كان الميت في جهة القبلة أو لم

(١) المذهب للشيرازي .٤٩/١

(٢) نهاية المطلب للجويني .٣/٥٣

يكن، وسواء كان بين البلدين مسافة القصر أو لم يكن. وبهذا قال الشافعي^(١). وفي الشرح الكبير: "من فاتته الصلاة على الجنازة فله أن يصلى عليها ما لم تدفن، فإن دفنت فله أن يصلى على القبر إلى شهر، هذا قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن أبي موسى وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم، وهو مذهب الأوزاعي والشافعي"^(٢).

ومن هذا يظهر أن من فاتته الصلاة على الميت لأي سبب كان له أن يصلى عليه صلاة الغائب في قول أكثر أهل العلم، ولم تبين النصوص سبب الفوت، وتعد الأوبئة بصفة عامة ووباء كورونا بصفة خاصة عذرا بيح الترك، ويعد الخوف من انتقال العدوى سبباً مهماً في هذا الشأن وعذرا قوياً لترك الصلاة عليه حضوراً، والصلاحة عليه بعد ذلك صلاة الغائب.

وهذا ما قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي في بحثه لأحكام هذه الجائحة وأثرها على العبادات، حيث جاء في البند ١٣ من قراراته ما يلي: "يجب تغسيل الموتى وتغطيتهم ولو برش الماء، ثم يصلى عليه، ويمكن لمن شاء من المسلمين أن يصلى عليه صلاة الغائب ولو فرادى في أي مكان متاح، ولا يجوز حرق جثامين المسلمين في أي حال من الأحوال"^(٣).

(١) المغنى لابن قدامة .٣٨٢/٢

(٢) الشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة .٣٥٣/٢

(٣) ينظر: موقع المجمع على شبكة الإنترنت:

https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23343&t_ref=13985&lan=ar

المطلب الثالث

حكم الصلاة على الغائب

إذا كانت الصلاة على موتى الأوبئة ومنها وباء كورونا متعدرا على النحو السابق فإنه يصلى عليه صلاة الغائب، فما حكم هذه الصلاة؟ وما حكم الصلاة على قبره؟ سوف أبين ذلك في المسلطتين التاليتين:

المسألة الأولى: حكم الصلاة على القبر لمن دُفن بدون صلاة إذا دفن الميت (ميت وباء كورونا أو غيره) دون أن يصلى عليه أحد، فهل يصلى عليه في قبره، أم تترك الصلاة عليه؟.

اختلاف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول:

أن من مات ودفن دون صلاة يصلى عليه في قبره.

وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) وجمهور المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١ - ما رواه أبو هريرة رض ((أن رجلاً أسود - أو امرأة سوداء - كان يقم المسجد فمات، فسأل النبي صل عنه، فقالوا: مات، قال: أفلًا كنتم آذنتموني به،

(١) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٣١٥/١، الهدایة للمرغینانی ٩٠/١.

(٢) ينظر: الرسالة للفیروانی ص ٥٧، مواهب الجلیل للحطاب ٢٣٤/٢.

(٣) ينظر: البيان للعمرانی ٧٣/٣، الحاوی الكبير للماوردي ٥٩/٣.

(٤) وحددوا المدة بشهر، فلا يصلى عليه في قبره بعد مرورها، ينظر: الكافي لابن قدامة

٣٦٧/١

- دلوني على قبره - أو قال قبرها - فأتى قبرها فصلى عليها^(١).
- ٢ - ما رواه ابن عباس رضي الله عنهم (أن النبي ﷺ مر بقبر دفن حديثا، فصلى عليه، وكبر أربعاء)^(٢).

وجه الدلالة:

فهذا الحديثان يدلان صراحة على أن من مات ولم يصل عليه فإنه يصلى على القبر، حيث صلى النبي ﷺ على الرجل بعد أن مات في قبره مع أن صلاة الجنازة قد أقيمت عليه، إذ لا يمكن أن يكون قد دفن بغير صلاة، وإذا كانت الصلاة على القبر لمن صلى عليه في المسجد جائزة، حيث بين له الصحابة أنهم صلوا عليه ولم يبلغوه، فلأن تجوز الصلاة على القبر في موضع لم يصل عليه أصلاً أولى.

- ٣ - أن في الصلاة على الميت في قبره إقامة للواجب بقدر الإمكان، لأن من حق المسلم الصلاة عليه بعد موته، فإن فاته في شهود الجنازة كان له الصلاة على قبره وفاءً بحقه على قدر الإمكان^(٣).

القول الثاني:

أن من مات ودُفن دون صلاة لا يصلى على قبره، وتُترك الصلاة عليه. وإلى هذا ذهب أشهب وسخنون من المالكية^(٤). واستدلوا على ذلك بالمعقول، ووجهه: أن الصلاة على الميت بعد دفنه في

(١) متفق عليه ولفظه للبخاري، أخرجه في الحديث رقم ٤٥٨، الصحيح ٩٩/١، وأخرجه مسلم في الحديث رقم ٩٥٦، الصحيح ٦٥٩/٢.

(٢) أخرجه الدارقطني في الحديث رقم ١٨٤٠، وقال: أخرجه الثقة، سنن الدارقطني ٤٢/٢.

(٣) ينظر: الكافي لابن قادمة ٣٦٧/١.

(٤) ينظر: النوادر والزيادات للنفري ٦٣١/١، مawahib al-Jilil li-l-Hutab ٢٣٤/٢.

قبره قد يكون ذريعة إلى التبرك بالقبور والصلاحة فيها، وقد نهى ﷺ عن الصلاة في المقبرة^(١).

ويناقش هذا:

بأن هناك فرقاً بين الصلاتين، فلا وجه للقول بوجود الذريعة، لأنهما لم يلتباساً، فالتبrik بالقبور والصلاحة فيها بهذا القصد له طريق، وصلاة الجنازة لها طريق آخر، فلم يصح القياس عليه، لكونه قياساً مع الفرق.

القول الراجح:

بعد ذكر القولين السابقين وأدلةهما، ومناقشة دليل القول الثاني أرى أن الراجح هو القول الأول لجمهور الفقهاء الذي يرى جواز صلاة الجنازة على القبر لمن لم يصل عليه، بل وجوازه لمن لم يدرك الصلاة على الميت، وذلك لقوة أدلة لهم، ولأن في فعله اقتداء بما فعله ﷺ، وفعله يحمل على العموم والمشروعيّة، ولم تحدد الأحاديث وقتاً معيناً، فمتى لم يدرك أحد الصلاة على الميت جاز له الصلاة على قبره.

وبناءً على هذا فإنه متى توفي شخص بمرض كورونا، وتعذر الصلاة عليه أمكن الصلاة على قبره بعد دفنه وبعد أمن انتهاء فترة انتقال المرض منه إلى غيره.

المسألة الثانية: الصلاة على الغائب:

إذا صلى الناس على الجنازة فهل يجوز لمن لم يلحق الصلاة أو كان غائباً أن يكرر الصلاة عليها في مسجد أو في منزله؟.

(١) ينظر: موهاب الجليل للخطاب .٢٣٤/٢

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أنه لا يجوز تكرار صلاة الجنازة، ويكتفى بمن صلى عليها.

وإلى هذا ذهب الحنفية^(١).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١ - ما روي ((أن النبي ﷺ صلى على جنازة، فلما فرغ جاء عمر ومعه قوم، فأراد أن يصلى ثانية، فقال له النبي ﷺ: الصلاة على الجنازة لا تعاد، ولكن ادع للميت واستغفر له))^(٢).

وجه الدلالة:

وهذا الحديث صريح الدلالة في عدم جواز تكرار صلاة الجنازة لمن صلى عليه، فقد نهى النبي ﷺ عن أن يعيد الصلاة على الجنازة، فدل على عدم جواز الصلاة على الغائب، وعلى عدم جواز تكرارها بعد الصلاة على الميت ودفنه.

ويناقش هذا:

بأن الحديث ضعيف، فلم يرو في كتب الصحاح، وذكره الحنفية في كتبهم، والحديث الضعيف لا حجة فيه، فلا يصح الاستدلال به^(٣).

(١) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٣١١/١، تبيين الحقائق للزيلعي ٢٣٨/١.

(٢) استدل به الحنفية في كتبهم، وذكره الذهبي في التنقح، وقال: لا يعرف فقط، تنقح التحقيق ٣١٦/١.

(٣) ينظر التخريج السابق للحديث.

٢ - ما روي ((أن ابن عباس وابن عمر فاتتهما صلاة على جنازة، فلما حضرا ما زادا على الاستغفار له))^(١).

وجه الدلاله:

أن هذا الأثر صريح في عدم تكرار صلاة الجنازة، وعدم الصلاة على الغائب، فإن ابن عباس وابن عمر لم يصليا على الجنازة بعد الانتهاء من الصلاة عليها، ولم يزيدا على الدعاء، وفعلهما لا يكون إلا عن توقيف، فدل على عدم جواز الصلاة على الغائب، وعلى عدم جواز تكرار صلاة الجنازة على الميت.

ويناقش هذا:

بأن فعل ابن عمر وابن عباس وإن كان غير مثبت للجواز فإنه كذلك لا يدل على التحرير، فالآخر يدل على أنهم اكتفوا بالدعاء، ولا يدل ذلك على منعهم صلاة الجنازة لمن أراد، خاصة وأنها فرض على الكفاية، فلم يكن الأثر صحيحًا في الاستدلال به.

٣ - أن الأمة كلها توارثت ترك الصلاة على رسول الله ﷺ وعلى الخلفاء الراشدين والصحابة ﷺ، ولم يثبت عن أحد قيامه بصلوة الجنازة على النبي ﷺ ولا صحابته، ولو جاز تكرار صلاة الجنازة لما ترك مسلم الصلاة عليهم، خاصة الصلاة على رسول الله ﷺ، لأنه في قبره كما وضع^(٢).

ويناقش هذا:

بأن المقصود بالغائب هنا حسب ما ذكر الفقهاء من مات حدثا ولم يمر على موته زمن كثير، أما من مات من زمن وتعذر الصلاة عليه فيكتفى له

(١) لم أعثر عليه في كتب الحديث، وذكره فقهاء الحنفية في كتبهم، ينظر: المبسوط للسرخسي ٦٧٢، وبدائع الصنائع للكاساني ٣١١/١.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٣١١/١، تبيين الحقائق للزيلعي ٢٣٨/١.

بالدعاء، وهو ما وقع مع النبي ﷺ وصحابته ﷺ حيث ماتوا منذ زمن بعيد، فلم يكن القياس هنا صحيحاً فلا يعمّل به.

٤ - أن الصلاة على الجنازة فرض كفاية، وقد سقط بالفعل مرة واحدة، فلم تصح الصلاة على جنازته بعد فعله^(١).

ويناقش هذا:

بأن قولكم بسقوط الفرضية بأداء البعض بصلوة الجنازة قول صحيح، ولكن الحكم هنا خاص بالجواز، وهو لا يعني أنه فرض، وهو قد سقط بالفعل عن الباقيين، ولكنه سقط وجوباً لا جوازاً، ومن يصلح هنا لا يصلح باعتبارها فرضاً، بل باعتبارها ثواباً وأجرًا له وللميت، فلا مانع من جوازه لمن مات حديثاً، وتعذر له الصلاة عليه.

القول الثاني:

إنه يكره تكرار الصلاة على الجنازة، ويكتفى بمن صلى عليها.
وإلى هذا ذهب المالكية^(٢).

واستدلوا على ذلك بالأدلة السابقة في القول الأول، غير أنهم حملوها على الكراهة لا على التحرير.

وتناقش أدلةهم بالمناقشة السابقة ذاتها.

القول الثالث:

أنه يجوز تكرار الصلاة على الجنازة.

(١) ينظر: بداع الصنائع للكاساني .٣١١/١

(٢) ينظر: الشرح الكبير للدردير ١/٢٧، ٤٢٧، التاج والإكليل للمواق ٣/١٨.

وإلى هذا ذهب الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١ - ما رواه أبو هريرة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((أن رجلاً أسود - أو امرأة - كان يكون في المسجد يقم المسجد، فمات ولم يعلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بموته، فذكره ذات يوم، فقال: ما فعل ذلك الإنسان؟ قالوا: مات يا رسول الله، قال: أفلآ آذنتموني؟ فقالوا: إنه كان كذا وكذا - قصته - قال: فحقروا شأنه، قال: فدلوني على قبره، فأتى قبره فصلى عليه))^(٣).

٢ - ما رواه أبو هريرة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلى، فصف بهم، وكبر عليه أربع تكبيرات))^(٤).

٣ - ما رواه ابن عباس رضي الله عنهم قال: ((مات رجل، وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعوده، فدفنه بالليل، فلما أصبح أعلمه، فقال: ما منعكم أن تعلموني؟ قالوا: كان الليل وكانت الظلمة، فكرهنا أن نشق عليك، فأتى قبره فصلى عليه))^(٥).

٤ - ما رواه ابن عباس رضي الله عنهم قال: ((أتى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبراً، فقالوا: هذا دفن - أو دفت - البارحة، قال ابن عباس رضي الله عنهم: فصنا

(١) ينظر: الأم للشافعي ١/٣١٤، تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي ٣/١٩١.

(٢) ينظر: المغني لابن قدامة ٢/٣٨٢، الإنصاف للمرداوي ٢/٥٣١.

(٣) سبق تخریجه.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه، حديث رقم ١٢٤٥، الصحيح ٢/٧٢.

(٥) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على القبر، حديث رقم ١٥٣٠، فرع أسيوط - العدد الثالث والثلاثون الإصدار الثاني يوليو ٢٠٢١ الجزء الثالث.

خلفه، ثم صلى عليها)).^(١)

وجه الدلالات:

أن هذه الأحاديث برواياتها المختلفة تدل في مجموعها على جواز الصلاة على الغائب، وتكرار صلاة الجنازة على المتوفى ولو تمت الصلاة عليه من قبل، فقد صلى النبي ﷺ على الميت بعد موته ودفنه وبعد صلاة الجنازة عليه، فدل ذلك صراحة على الجواز.

القول الراجح:

بعد ذكر الأقوال السابقة وأدلتها ومناقشة أدلة القولين الأول والثاني أرى أن الراجح هو القول الثالث الذي يرى جواز تكرار الصلاة على الجنازة والصلاحة على الغائب، وذلك لقوة أدتهم من صريح السنة، حيث فعلها النبي ﷺ في أكثر من موقف ومع أكثر من جنازة، ووردت عنه في ذلك أحاديث صحيحة صريحة، وفعله أبلغ دليل على المشروعية، فدللت على جواز الصلاة على الغائب وتكرار صلاة الجنازة.

وإذا كان تكرار الصلاة على الجنازة جائزاً، وتجوز الصلاة على الغائب فإن صلاة الجنازة على المتوفى بكورونا أو وباء من الأوبئة التي تنتقل منها العدوى يكون جائزاً في أي وقت وأي مكان، ومن ثم يكون لمن لم يمكنه الصلاة عليه من الأحباب والأصدقاء أن يصلّي عليه منفرداً في منزله أو في مسجد أو على قبره عملاً بما يتم من إجراءات احترازية.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز، حديث رقم ١٣٢٦، الصحيح ٢/٨٨.

الخاتمة: وبها نتائج البحث.

بعد هذا البيان لأحكام صلاة الجنازة على المتوفى بالأوبئة فإني أصل من هذا البحث إلى النتائج التالية:

- ١ - الوباء عبارة عن فساد يعرض لجوهر الهواء لأسباب سماوية وأرضية، ومن الأوبئة التي ظهرت وباء كورونا أو ما يعرف بوباء كوفيد ١٩، وهو عبارة عن مرض معدي يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا.
- ٢ - ذكر الفقهاء سننا كثيرة يستحب فعلها للميت، ومنها توجيهه للقبة، وتلقينه الشهادة، وبل حلقه بماء أو شراب، وإغماض عينيه بعد وفاته، وتليين مفاصله، ونزع ثيابه، ورفعه عن الأرض بوضعه على سرير أو أريكة.
- ٣ - اتفق الفقهاء على أنه يستحب إعلام الناس من الأقرباء والأصدقاء والجيران بمن مات ليؤدوا حقه بالصلة عليه، والدعاء والتشييع، واشترطوا لذلك أن يكون الإعلام بطريقة مشروعة، وبأي وسيلة مناسبة حسب ظروف الزمان والمكان.
- ٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تغسيل الميت المسلم ذكراً كان أو أنثى، صغيراً كان أو كبيراً من فروض الكفایات متى قام به البعض سقط عن الباقيين، وإن تركوه جميعاً أثموا لتركهم فرضاً من فرائض الإسلام، أما تكفيه فقد اتفقوا على أنه فرض كفایة كذلك، واختلفوا في صفة الكفن للمرأة بعد اتفاقهم على صفتة للرجل، ولا مانع من تكفيه بأغطية أو أكياس عند خوف العدوى في حال وفاته بوباء كورونا.
- ٥ - إن تشييع الجنازة لابد فيه من اجتماع قد يتعارض مع الإجراءات الاحترازية التي تتبعها الدول مع ظهور فيروس كورونا، وقد اتفق الفقهاء على

أن تشيع الجنازة سنة في حق الرجال، وأما صلاة الجنازة فقد ذهب جمهورهم إلى أن الصلاة على الميت فرض من فروض الكفاية متى قام به البعض سقط عن الباقيين.

٦- اتفق الفقهاء على أنه يشترط لصحة صلاة الجنازة ما يشترط لصحة الصلاة عامة، وهي الإسلام، والبلوغ، والعقل، والطهارة الحقيقية أو الحكيمية، وستر العورة، واستقبال القبلة، واختلفوا في عدد تكبيرات صلاة الجنازة، نظراً لتعدد الروايات عن النبي ﷺ، فقد روي عنه أربع، وخمس، وسبع، وتسع تكبيرات، إلا أن الوارد عند جمهور الفقهاء أنها أربع تكبيرات، وكذا اختلفوا في التسلیم على قولين، وقد رجحت أنه تسليمة واحدة.

٧- عرف الفقهاء المتقدمون العدوى بأنها: مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره، وقد اختلف العلماء كثيراً في وقوع العدوى من عدمه، نظراً لورود أحاديث تبدو في ظاهرها متعارضة، بعضها يثبت العدوى والآخر ينفيها، وقد وردت أقوال كثيرة تجمع بين الأحاديث المتعارضة شكلاً وإن كانت متوافقة في المضمون.

٨- تعد الأوبئة بصفة عامة ووباء كورونا بصفة خاصة عذراً يبيح ترك الصلاة على الجنازة، ويعد الخوف من انتقال العدوى سبباً مهماً في هذا الشأن وعذراً قوياً لترك الصلاة عليه حضوراً والصلاحة عليه بعد ذلك صلاة الغائب.

٩- إذا كانت الصلاة على متوفى الأوبئة، ومنها وباء كورونا متعدراً على النحو السابق فإنه يصلى عليه صلاة الغائب، وقد اختلف الفقهاء في حكم الصلاة على القبر لمن دفن بدون صلاة، وقد رجحت جواز الصلاة عليه، كما اختلفوا في حكم الصلاة على الغائب وتكرار صلاة الجنازة على قولين، وقد رجحت القول بجواز تكرار صلاة الجنازة، ومن هنا يجوز لمن لم يمكنه الصلاة على المتوفى بكورونا الصلاة عليه منفرداً صلاة الغائب.

المراجع

- ١ القرآن الكريم.
- ٢ الاختيار لتعليق المختار، لمجد الدين أبي الفضل عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلاذري الحنفي، مطبعة الحلبى بالقاهرة، وصورتها دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م.
- ٣ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القمي المصري، طبعة المطبعة الأميرية الكبرى بمصر سنة ١٣٧٣هـ.
- ٤ أنسى المطالب في شرح روض الطالب، لزين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري، طبعة دار الكتاب الإسلامي، بيروت.
- ٥ الأصل المعروف بالمبسوط، لمحمد بن الحسن الشيباني، طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، بتحقيق: أبو الوفا الأفغاني.
- ٦ إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، دار الوفاء للطباعة والنشر بمصر.
- ٧ الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، طبعة دار المعرفة، بيروت ١٩٩٠م.
- ٨ الإنفاق في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان الدمشقي الصالحي الحنبلي، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- ٩ أنوار البروق في أنواع الفروق، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي المعروف بالقرافي، طبعة دار عالم الكتب بيروت، بدون تاريخ.

- ١٠ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١١ بداية المجتهد ونهاية المقتضى، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي ابن رشد الحفيد، طبعة دار الحديث بالقاهرة سنة ٤٢٠٠٤م.
- ١٢ بذل المجهود في حل سنن أبي داود، لخليل بن أحمد السهارنفورى، طبعة ندوة العلماء بالهند، تصوير دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٣ البناء في شرح الهدایة، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي العيني، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٤ البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن علي بن عبد السلام بن علي التسولي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت، بتحقيق: محمد عبد القادر شاهين.
- ١٥ البيان في مذهب الإمام الشافعى، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراوى اليمنى الشافعى، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، دار المنهاج.
- ١٦ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليق لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي ابن رشد الجد، الطبعة الثانية ١٩٨٨م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ١٧ التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الغرناطي الشهير بالمواق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ١٨ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لأبي الدين عمر عثمان بن علي بن محجب البارعي الزيلعى الحنفي، طبعة دار المعرفة، بيروت.
- ١٩ تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- ٢٠ تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمى، المكتبة التجارية الكبرى بمصر سنة ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م.
- ٢١ التمهيد لما في الموطأ من المعانى والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمرى القرطبي، طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة ١٣٨٧هـ.
- ٢٢ تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الهروى الأزهري، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربى بيروت.
- ٢٣ التوضيح شرح الجامع الصحيح، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعى المصرى المعروف بابن الملقن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، دار النوادر بدمشق.
- ٢٤ التوقيف على مهامات التعريف، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوى القاهري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، دار عالم الكتب بالقاهرة.
- ٢٥ جامع الأمهات، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، دار اليمامة للطباعة والنشر بيروت.
- ٢٦ الجوهرة النيرة شرح مختصر القدورى، لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادى الزبيدى اليمنى الحنفى، الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ، المطبعة الخيرية بمصر.

- ٢٧ حاشية البجيري على الخطيب، للشيخ سليمان بن محمد بن عمر البجيري، طبعة دار الفكر سنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.
- ٢٨ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، طبعة دار الفكر، بيروت.
- ٢٩ حاشية السندي على سنن ابن ماجه، لأبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي التتوى السندي، طبعة دار الجيل بيروت.
- ٣٠ الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٣١ الذخيرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي القرافي، الطبعة الأولى ١٩٩٤ م، دار الغرب الإسلامي بيروت.
- ٣٢ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقدوري اللبناني، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م، دار المعارف بالرياض.
- ٣٣ سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني بن ماجة، طبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٣٤ سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، طبعة المكتبة العصرية بصيدا بيروت.
- ٣٥ سنن الترمذى لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذى، طبعة دار الغرب الإسلامي سنة ١٩٩٨ م، بتحقيق: الدكتور بشار عواد معروف.

- ٣٦ سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٣٧ السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البهقي، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- ٣٨ شرح الخرشفي على مختصر خليل، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الخرشفي المالكي، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، بدون تاريخ.
- ٣٩ شرح الزرقاني على موطأ مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة بتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
- ٤٠ شرح الزركشي على مختصر الخرقى، لشمس الدين محمد بن عبدالله الزركشي المصري الحنفى، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، مكتبة العبيكان بالرياض.
- ٤١ شرح صحيح البخارى، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال، الطبعة الثانية ٢٠٠٣م، مكتبة الرشد بالرياض.
- ٤٢ الشرح الكبير على مختصر خليل، للشيخ أحمد الدردير، طبعة دار الفكر بيروت، بدون تاريخ.
- ٤٣ الشرح الكبير على متن المقنع، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد ابن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعى الحنفى، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت.

- ٤٤ شرح مشكاة المصايب المسمى بالكافش عن حقائق السنن، لشرف الدين الحسين بن عبدالله الطبيبي، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م، مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة.
- ٤٥ شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م، مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٤٦ شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م، عالم الكتب، بيروت.
- ٤٧ شرح منتهى الإرادات، المسمى دقائق أولى النهى شرح غاية المنتهي، للشيخ منصور بن يونس البهوتى، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م، دار عالم الكتب، بيروت.
- ٤٨ شرح النووى على صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٤٩ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهرى، الطبعة الرابعة ١٩٨٧ م، دار العلم للملايين.
- ٥٠ صحيح البخارى، للإمام محمد بن إسماعيل البخارى، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، دار ابن كثير، بيروت.
- ٥١ صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحاج القشيري، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٥٢ العناية في شرح الهدایة، لأكمال الدين محمد بن محمود البابرتى، طبعة دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

- ٥٣ العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، طبعة مطبعة ومكتبة دار الهلال بالقاهرة.
- ٥٤ غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان.
- ٥٥ الفتاوى الكبرى، لتقى الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الحنفيي الدمشقي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٥٦ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة دار المعرفة، بيروت سنة ١٣٧٩هـ..
- ٥٧ فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير)، لعبد الكريم بن محمد الرافعى القزويني، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبدالموجود.
- ٥٨ الفروع، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الراميني الصالحي الحنفي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٥٩ الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيراطوني، لشهاب الدين أحمد بن غانم بن سالم بن مهنا الأزهري المالكي النفراوي، طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٩٩٥م.
- ٦٠ القوانين الفقهية، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن جزي الكلبي الغناطي، طبعة دار التراث بالقاهرة، بدون تاريخ.

- ٦١ الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنفي، الشهير بابن قدامة المقدسي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦٢ الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- ٦٣ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقى الحنفى التهانوى، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، مكتبة لبنان بيروت.
- ٦٤ لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على بن منظور الأنصاري الروييفى الإفريقي، الطبعة الثالثة ١٩٩٣م، دار صادر بيروت.
- ٦٥ المبدع في شرح المقنع، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفتح، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ٦٦ المبسوط، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، طبعة دار المعرفة، بيروت، سنة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ٦٧ المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، طبعة دار الفكر بيروت، بدون تاريخ.
- ٦٨ المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لمجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن تيمية الحراني، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مكتبة المعارف بالرياض.

- ٦٩ المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المرسي ابن سيده، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق: عبد الحميد هنداوي.
- ٧٠ المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧١ مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن نور الدين علي بن (سلطان) محمد الملا الهرمي القاري، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، دار الفكر، بيروت.
- ٧٢ المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم التيسابوري، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٣ المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٧٤ المطلع على ألفاظ المقنع، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م، مكتبة السوادي للتوزيع.
- ٧٥ المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، الطبعة الثانية بدون تاريخ، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، بتحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
- ٧٦ معجم لغة الفقهاء، للدكتور محمد رواس قلعي، والدكتور حامد صادق قنبي، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م دار النفائس بالأردن.

- ٧٧ المغنى، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنفي، الشهير بابن قدامة المقدسي، طبعة مكتبة القاهرة.
- ٧٨ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الشربيني الخطيب، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٩ مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازمي، طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٩٧٩م.
- ٨٠ المقدمات الممهدات، لأبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد الجد القرطبي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، دار الغرب الإسلامي بيروت.
- ٨١ المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨٢ مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن الطراطسي المغربي المعروف بالحطاب، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٢م.
- ٨٣ نصب الراية لأحاديث الهدایة، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعی، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، مؤسسة الريان للطباعة والنشر بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة.
- ٨٤ النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، طبعة المكتبة العلمية بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، بتحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي.

- ٨٥ نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين أبي المعالي ركن الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، دار المنهاج، بتحقيق الدكتور عبدالعظيم الدبي.
- ٨٦ النواذر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لأبي محمد عبدالله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، بتحقيق الدكتور عبدالفتاح الحلو، والدكتور محمد حجي.
- ٨٧ الوسيط في المذهب، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، دار السلام بالقاهرة.
- ٨٨ موقع منظمة الصحة العالمية:
- <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>
- ٨٩ موقع ويكيبيديا:
- [/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki/)
- ٩٠ موقع المجمع على شبكة الإنترنت:
- https://www.oci.org/topic/?t_id=23343&t_ref=13985&lan=ar

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٦٣٩	المقدمة
٢٦٤٤	. التمهيد
٢٦٤٩	المبحث الأول: الأحكام العامة لصلاة الجنازة. وفيه ثلاثة مطالب.
٢٦٤٩	المطلب الأول: تعريف الجنازة والإعلام بها.
٢٦٥٤	المطلب الثاني: تغسيل وتكفين المتوفى بكورونا والصلاحة عليه.
٢٦٦١	المطلب الثالث: صفة صلاة الجنازة للمتوفى بكورونا.
٢٦٦٧	المبحث الثاني: صلاة الغائب على المتوفى بالأوبئة والأمراض المعدية. وفيه ثلاثة مطالب.
٢٦٦٧	المطلب الأول: العدو وأثرها.
٢٦٧٦	المطلب الثاني: هل يعد المتوفى بكورونا غائبا؟.
٢٦٧٨	المطلب الثالث: حكم الصلاة على الغائب.
٢٦٨٦	الخاتمة
٢٦٨٨	فهرس المصادر والمراجع
٢٦٩٩	فهرس الموضوعات